

العوامل المؤثرة على قرار منح الائتمان وأثرها على مخصص الديون المشكوك في تحصيلها- دراسة ميدانية على البنوك الأردنية

Factors Affecting The Decision Of Granting Credit And Their Impact On The Allowance For Doubtful Debts: A Field Study On Jordanian Banks

اعداد الطالب

مهند حسن مرعي

المشرف

الدكتور جمال أبو سردانة

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

عمادة البحث العلمي والدراسات العليا

جامعة العلوم التطبيقية الخاصة

تشرين أول 2011

الاهداء

الى من رعاني وغرس في نفسي حب المعرفة والعلم والايمان

أبي

الى نبع الحنان وصاحبة القلب الكبير التي سهرت على راحتي حتى خرج هذا العلم الى النور

أمي

الى من عجز اللسان عن ذكر أسمائهم فأدخلتهم قلبي دون استئذان

اخوتي

الشكر والتقدير

أول شكري أتوجه به الى رب العالمين الذي وضعني على الصراط المستقيم وجعلني ساعيا الى العلم بقلب أمين.

الى من شحن هذا العقل وسقاه بماء العلم، الى من ساندوني في مسيرة الدراسة وحققوا ما رجوته من أمل، الى أستاذي الدكتور جمال أبوسردانه الذي أشرف مشكورا على هذه الرسالة.

كما أتقدم بالشكر الى جميع أعضاء الهيئة التدريسية والادارية في جامعة العلوم التطبيقية الخاصة.

فهرس المحتويات

قائمة الجداول والنماذج

قائمة الملاحق

الملخص

هدفت هذه الدراسة للتعرف على العوامل المؤثرة على قرار منح الائتمان في البنوك الأردنية، ومدى قيام مسؤولو الائتمان في البنوك الأردنية بالتركيز على الصفات الشخصية للمقترض وتحليل قدرته على انتاج تدفقات نقدية واستخدام نسب الرفع المالي في ترشيد قرار منح الائتمان وتحليل الظروف الاقتصادية والصناعية التي تحكم بيئة عمل العميل وتحليل معدل تغطية الضمانات لأصل الدين والفوائد المترتبة عليه ومراعاة تعليمات البنك المركزي ومراعاة سياسة منح الائتمان. كما هدفت الدراسة أيضا الى دراسة العلاقة بين العوامل المؤثرة على قرار منح الائتمان ومخصص الديون المشكوك في تحصيلها.

تكون مجتمع وعينة الدراسة من البنوك العاملة بالأردن وعددها (26) بنكا، بينما تكونت عينة الدراسة من (17) بنكا، وتم توزيع (185) استبانة على ادارات منح الائتمان، وتم استرداد (125) استبانة، وتم استبعاد (20) استبانة لعدم صلاحيتها للتحليل الاحصائي.

أظهرت نتائج الدراسة أن محور اهتمام مسؤولو الائتمان بالبنوك الأردنية على الصفات الشخصية للمقترض وتحليل قدرته على انتاج تدفقات نقدية واستخدام نسب الرفع المالي في ترشيد قرارات منح الائتمان وتحليل الظروف الاقتصادية والصناعية التي تحكم بيئة عمل العميل وتحليل معدل تغطية الضمانات لأصل الدين والفوائد المترتبة عليه ومراعاة تعليمات البنك المركزي ومراعاة سياسة منح الائتمان للبنك المانح للتسهيل. كما أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود علاقة بين العوامل المؤثرة على قرار منح الائتمان ومخصص الديون المشكوك في تحصيلها.

الفصل الأول

الاطار العام للدراسة

1-1 مقدمه

1-2 أهداف الدراسة

1-3 أهمية الدراسة

1-4 مشكلة الدراسة

1-5 فرضيات الدراسة

1-6 مخطط الرسالة

الفصل الأول

الاطار العام للدراسة

1-1 مقدمه:

الائتمان المصرفي من أهم الاستثمارات والأكثر جاذبية لدى البنوك، مع أنه محفوف بالكثير من المخاطر الا أن البنوك تتطلع اليه بكثير من الأهمية كونه يحقق الجزء الأكبر من الأرباح. ويعتبر نجاح اي ادارة ائتمان ليس فقط في مدى قدرتها على اتخاذ القرارات الصحيحة في منح الائتمان للعميل وانما في قدرة الادارة على متابعة الائتمان والتأكد من قدرة العميل على سداد التزاماته في مواعيد استحقاقها، والتنبؤ باي حالة تعثر قد يتعرض لها العميل.

خلال الوقت الراهن قلت أرباح كثير من الشركات ان لم تكن قد تكبدت خسائر مما ادى الى عدم مقدرتها على سداد التزاماتها في مواعيدها المحددة، وقد ضعفت قدرة كثير من الشركات على توليد النقدية وبالتالي ضعفت قدرة هذه الشركات على سداد التزاماتها بمواعيدها مما ادى الى زيادة مصاريف البنوك جراء ادراج التسهيلات المقدمة لهذه الشركات ضمن مخصص الديون المشكوك في تحصيلها. بناء على ذلك فقد ازدادت المصاريف لدى البنوك وقلت ارباحها عن الأرباح التي كان من الممكن تحقيقها، وكان هذا من الاسباب التي أدت الى اصدار تعليمات البنك المركزي محددة لقرارات منح الائتمان، وفي نفس الوقت أصبحت دراسة طلبات منح الائتمان لدى البنوك الاردنية تأخذ شكلا اخر وأصبحت أكثر شمولية عن العميل المتقدم بطلب الائتمان وذلك لتتمكن البنوك تجنب القروض المتعثرة.

وبناء على ما تقدم فقد جاءت فكرة الدراسة حول معرفة ودراسة العوامل المؤثرة على قرار منح الائتمان والتي يجب أن تأخذه الادارة بعين الاعتبار عند منح التسهيلات الائتمانيـــة لاي عميل وأثر هذه العوامل على حجم مخصص الديون المشكوك في تحصيلها، وذلك للتأكد مـــن وضع العميل المالي وغير المالي ومدى قدرته على توليد النقد وسداد التزاماته فـــي تـــواريخ استحقاقها، وحتى لا يكون هذا الائتمان عبئا على البنك ويدرج ضمن لائحة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها.

1-2 أهداف الدراسة:

يمكن لنا تحديد الهدف الرئيسي للدراسة من خلال تحديد العوامل المؤثرة على قرار مـــنح الائتمان في البنوك الاردنية ، والتي تتم من خلال دراسة الأهداف الفرعية التالية :

- دراسة مدى قيام مسؤولي ادارة الائتمان بالبنوك الأردنية بـــالتركيز علـــى الصـــفات الشخصية للمقترض.
- دراسة مدى قيام مسؤولي ادارة الائتمان بالبنوك الاردنية بتحليل قدرة العميـــل علـــى انتاج تدفقات نقدية كافية من العمليات التشغيلية للمشروع.
- دراسة مدى قيام مسؤولي ادارة الائتمان بالبنوك الأردنية باستخدام نسب الرفع المالي في ترشيد قرار منح التسهيلات الائتمانية .
- دراسة مدى قيام مسؤولي ادارة الائتمان بالبنوك الأردنية بتحليل الظروف الاقتصادية والصناعية التي تحكم بيئة العمل التي يعمل بها العميل طالب الائتمان.

- دراسة مدى قيام مسؤولي ادارة الائتمان بالبنوك الأردنيـة بتحليـل معـدل تغطيـة الضمانات لاصل الدين والفوائد المترتبة عليه.

- دراسة مدى قيام مسؤولي ادارة الائتمان بالبنوك الأردنية بمراعـاة تعليمـات البنـك المركزي والخاصة بقرارات منح الائتمان.

- دراسة مدى قيام مسؤولي ادارة الائتمان بالبنوك الاردنية بمراعاة سياسـة الائتمـان للبنك المانح للتسهيل.

- دراسة العلاقة بين العوامل المؤثرة على قرار مـنح الائتمـان ومخصـص الـديون المشكوك في تحصيلها.

1-3 أهمية الدراسة :

تنبع أهمية الدراسة من اهمية قرار منح الائتمان للعميل في البنوك الأردنية ، فنتيجـة هذا القرار قد تؤدي الى تحقيق مزيد من النجاحات أو الخسائر الأمر الذي يتطلـب الاهتمـام بشكل خاص بدراسة المعلومات المالية وغير المالية الخاصة بالعميل حتى لا تتكبـد البنـوك خسائر مالية او تواجه مشاكل في تحصيل الديون المستحقة .

هناك مجموعة من العوامل التي يؤدي توفرها الى جوده وسلامة القرار الائتماني، ومن أهـم هذه العوامل (رأس المال ، قدرة العميل على تحقيق النقد، الظروف الاقتصادية والصـناعية التي تحكم بيئة عمل طالب الائتمان، معدل تغطية الضمانات لاصل الدين والفوائـد المترتبـة علية ، سياسة البنك المانح للائتمان ، تعليمات البنك المركزي المتعلقة بالائتمان)، وبالتـالي فانه اذا تم أخذ قرارات ائتمانية جيدة وسليمة فسوف يؤثر هذا القرار بشكل ايجابي على حجم

مخصص الديون المشكوك في تحصيلها. من هنا كان من الضروري دراســـة مـــدى التـــزام البنوك بمراعاة هذه العوامل الأمر الذي سيؤدي الى تحديد مدى تأثير هذه العوامل على حجم مخصص الديون المشكوك في تحصيلها.

4-1 مشكلة الدراسة :

تواجه عدد من البنوك في الأردن مشكلة ارتفاع قيمة مخصص الديون المشكوك فـــي تحصيلها، وذلك نتيجة عدم تمكن عدد من العملاء الحاصلين على تسهيلات ائتمانية مـــن هذه البنوك من سداد الأقساط المستحقة على هذه التسهيلات في تواريخ استحقاقها، وقـــد يكون أحد أسباب هذه المشاكل عدم الاعتماد على أسس جيدة عند منح التسهيلات الائتمانية ، مما أدى الى انخفاض أرباح البنوك عن الحد الذي كان من الممكـــن تحقيقـــه، واعـــادة النظر بامكانية استمرار الدوائر المعنية بمنح التسهيلات الائتمانية . وجـــراء ذلـــك فانـــه يتوجب تحديد أسباب ارتفاع مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها في البنوك الأردنية ، ومراجعة سياسة منح الائتمان في هذه البنوك.

لذلك جاءت هذه الدراسة للاجابة على الأسئلة الرئيسية التالية والتي تحقق الأهداف السابقة التي تم ذكرها:-

- ما مدى تطبيق سياسات منح الائتمان في البنوك الاردنية؟
- هل يوجد علاقة بين تطبيق سياسات منح الائتمان ومخصص الديون المشـــكوك فـــي تحصيلها؟

5-1 فرضيات الدراسة :

الفرضية الأولى :

يقوم مسؤولو ادارة الائتمان بالبنوك الاردنية بالتركيز على الصفات الشخصية للمقترض وذلك لترشيد قرار منح التسهيلات الائتمانية.

الفرضية الثانية :

يقوم مسؤولو ادارة الائتمان بالبنوك الاردنية بتحليل قدرة العميل على انتاج تدفقات نقدية كافية من العمليات التشغيلة للمشروع وذلك لترشيد قرار منح التسهيلات الائتمانية.

الفرضية الثالثة :

يستخدم مسؤولو ادارة الائتمان بالبنوك الأردنية نسب الرفع المالي في ترشيد قرار منح التسهيلات الائتمانية.

الفرضية الرابعة :

يقوم مسؤولو ادارة الائتمان بالبنوك الأردنية بتحليل الظروف الاقتصادية والصناعية التي تحكم بيئة العمل التي يعمل بها العميل طالب الائتمان وذلك لترشيد قرار منح التسهيلات الائتمانية.

الفرضية الخامسة :

يقوم مسؤولو ادارة الائتمان بالبنوك الأردنية بتحليل معدل تغطية الضمانات لاصل الدين والفوائد المترتبة عليه وذلك لترشيد قرار منح التسهيلات الائتمانية.

الفرضية السادسة :

يقوم مسؤولو ادارة الائتمان بالبنوك الاردنية بمراعاة تعليمات البنك المركزي والخاصة بقرارات منح الائتمان.

الفرضية السابعة :

يقوم مسؤولو ادارة الائتمان بالبنوك الأردنية بمراعاة سياسة الائتمان للبنك المانح للتسهيل وذلك لترشيد قرار منح التسهيلات الائتمانية.

الفرضية الثامنة :

يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين الصفات الشخصية للمقترض وبين مخصص الديون المشكوك في تحصيلها.

الفرضية التاسعة :

يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين تحليل قدرة العميل على انتاج تدفقات نقدية كافية من العمليات التشغيلية للمشروع وبين مخصص الديون المشكوك في تحصيلها.

الفرضية العاشرة :

يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين استخدام نسب الرفع المالي وبين مخصص الديون المشكوك في تحصيلها.

الفرضية الحادية عشرة :

يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين تحليل الظروف الاقتصادية والصناعية التي تحكم بيئة العمل_التي يعمل بها طالب الائتمان وبين مخصص الديون المشكوك في تحصيلها.

الفرضية الثانية عشرة :

يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين تحليل معدل تغطية الضمانات لأصل الدين والفوائد المترتبة عليه وبين مخصص الديون المشكوك في تحصيلها.

الفرضية الثالثة عشرة :

يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين مراعاة تعليمات البنك المركزي والخاصة بقرارات منح الائتمان وبين مخصص الديون المشكوك في تحصيلها.

الفرضية الرابعة عشرة :

يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين سياسة منح الائتمان ومخصص الديون المشكوك في تحصيلها.

6-1 مخطط الرسالة

بالاضافة الى هذا الفصل احتوت الدراسة على خمسة فصول أخرى، وفيما يلي ملخص لمحتويات الدراسة :

الفصل الثاني: لمحة عن البنوك بالأردن ووظائفها

احتوى هذا الفصل على لمحة عن البنوك بالأردن وأنواعها ووظائف هذه البنوك وأهميتها من الناحية الاقتصادية وهيكل الجهاز المصرفي بالأردن.

الفصل الثالث: الاطار النظري والدراسات السابقة

احتوى الجزء الأول من هذا الفصل على عرض الاطار النظري للعوامل المؤثرة على قرار منح الائتمان. واحتوى الجزء الثاني على الدراسات السابقة والتعليق عليها، حيث صنفت الدراسات الى عربية وأجنبية. وفي نهاية الفصل عرض ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة.

الفصل الرابع: منهجية الدراسة

احتوى فصل المنهجية على مجتمع وعينة الدراسة، ومتغيرات الدراسة المستقلة والتابعة، وعلى نموذج وفرضيات الدراسة وأداة جمع البيانات.

الفصل الخامس: تحليل النتائج

تم تقسيم التحليل الى قسمين: الأول التحليل الاحصائي والوصفي لأفراد عينة الدراسة وللعوامل المؤثرة على قرار منح الائتمان. والثاني اختبار فرضيات الدراسة حسب تصنيفها. وتم التعليق على النتائج واستخراج المؤشرات والمضامين.

الفصل السادس: النتائج والتوصيات

تم في هذا الفصل تلخيص نتائج الدراسة ومضامينها وعمل التوصيات اللازمة للأطراف ذات العلاقة، ولقد تضمن البحث بالملاحق اللازمة.

الفصل الثاني

لمحة عن البنوك بالأردن ووظائفها

2-1 مقدمة

2-2 أنواع البنوك

2-3 وظائف البنوك

2-3-1 وظائف البنك المركزي

2-3-2 وظائف البنوك التجارية

2-3-3 وظائف البنوك المتخصصة

2-4 أهمية البنوك من الناحية الاقتصادية

2-5 هيكل الجهاز المصرفي الأردني

الفصل الثاني

لمحة عن البنوك بالأردن ووظائفها

2-1 مقدمة

عرفت الأردن العمل المصرفي منذ منتصف العشرينات من القرن الماضي، عندما بدأ البنك العثماني بمزاولة أعماله في المملكة عام 1925م، وذلك بعد توقيع اتفاقية بين حكومة شرق الأردن والبنك العثماني بتاريخ 31 تشرين الأول من نفس العام، تلا ذلك تأسيس أول بنك وطني عندما نقل البنك العربي مركزه الرئيسي من القدس الى عمان بعد نكبة 1948م، ومن ثم توالى تأسيس البنوك الوطنية في المملكة حيث تم تأسيس البنك الأهلي الأردني عام 1956م، وبنك الأردن وبنك القاهرة عمان عام 1960م.

وبعد ذلك شهد القطاع المصرفي الأردني افتتاح عدد من البنوك الوطنية والأجنبية، وأصبحت قصة البنوك الأردنية من قصص النجاح الواضحة على المستوى المحلي والاقليمي والعالمي. وحتى عام 1964م كان مجلس النقد الأردني هو السلطة النقدية في المملكة ولم يكن له أي دور في توجيه السياسة النقدية أو مراقبة البنوك، وبعد تأسيس البنك المركزي الأردني بموجب قانون البنك المركزي الأردني رقم (4) لسنة 1959م ومباشرة أعماله عام 1964م أصبح السلطة النقدية الرسمية والوحيدة في المملكة. وخلال العقود الماضية نجح الأردن في خلق بيئة ملائمة لعمل البنوك، فأوجد التشريعات المناسبة وتبنى السياسات الاقتصادية من خلال ايجاد أشكال متعددة من البنوك في المملكة، فمنها البنوك التجارية وبنوك الاستثمار والبنوك الاسلامية والمؤسسات المالية المتخصصة لتمويل قطاعات الزراعة والصناعة والبلديات

والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وأهم ما يميز الجهاز المصرفي الأردني هو أنه مملوك ومدار من القطاع الخاص منذ نشأته (www.abj.org.jo).

2-2 أنواع البنوك

يمكن تقسيم البنوك من حيث طبيعة نشاطها الى ما يلي:

1- البنوك التجاريه: تمتاز هذه البنوك باجتذاب ودائع الجمهور بأنواعها المختلفه ومن ثم استغلالها في المجالات المختلفه لتوفير عوائد معقوله ومرضية للبنك، ومن أمثله ذلك منح القروض وخصم الكمبيالات التجاريه والمساهمة في المشروعات الصناعية والتجارية والعقارية والزراعية المختلفة، وتعتبر البنوك التجاريه من أكثر البنوك انتشارا في العالم وتمتاز بأهميتها في تنميه اقتصاد الدول من حيث تمويلها للمشاريع المختلفة سواء أكانت تجاريه أم صناعية أم زراعيه أم غير ذلك، ومن أمثلة هذه البنوك في الاردن، البنك العربي، وبنك القاهرةعمان، وبنك الأردن.

2- البنوك الصناعية: تقوم هذه البنوك بشكل خاص بتمويل المشروعات الصناعية على صورة قروض متوسطة وطويلة الاجل، وبذلك تختلف عن البنوك التجارية التي تتنوع في منحها التسهيلات المصرفية للمشروعات المختلفة. ومن أمثلة البنوك الصناعية بالاردن بنك الانماء الصناعي .

3- البنوك الزراعية: تقوم هذه البنوك بشكل رئيسي بتمويل المشروعات الزراعيه عن طريق شراء البذور والأسمده والالات الزراعيه وما شابة. ويكون التمويل على صورة قروض متوسطة الأجل، وتمتد هذه القروض على أقساط تعتمد على المواسم

الزراعية. ومن الأمثلة على مؤسسات الجهاز المصرفي الاردني التي تمارس أعمال البنوك الزراعية في الاردن مؤسسة الاقراض الزراعي.

4- البنوك العقارية: تقوم هذه البنوك بتقديم قروض طويلة الأجل لقطاع البناء والاسكان والانشاءات المختلفة، وتسدد هذه القروض على أقساط قد تكون شهرية أو سنوية طبقا للاتفاق بين البنك العقاري والمقترضين. ويزاول هذا النشاط في الاردن المؤسسة العامة للاسكان والتطوير الحضري وغيره.

5- البنوك وصناديق الادخار: تركز هذه البنوك والصناديق على التعامل مع المدخرات صغيرة الحجم، فهي تقبل تلك المدخرات وتقوم بمنح قروض وسلف للمتعاملين معها. ومن الامثلة على هذه البنوك وصناديق الادخار التي تزاول هذا النشاط في الاردن صندوق التوفير البريدي.

6- البنوك المركزيه: وهي البنوك التي تمنحها الدول والحكومات سلطة اصدار النقد في تلك الدول، وتكون مسؤولة عن الاشراف والرقابة على البنوك الاخرى وتوجيه السياسة النقدية وادارة احتياطات الدولة من الذهب والعملات الاجنبية. وللبنك المركزي عدة تسميات منها بنك البنوك وبنك الدولة وغيرها.

كما يمكن تقسيم البنوك من حيث شكل ملكيتها الى ما يلي:

1-البنوك الخاصة: هي البنوك التي يملكها فرد واحد أو عائلة واحدة او شركة اشخاص. ويكون المركز المالي لمالك هذه البنوك متميزا حتى يسمح له بافتتاح مثل هذه البنوك، وتوجد هذه البنوك في الغالب في الدول الصناعية الكبرى مثل امريكا.

2-البنوك المساهمة: هي البنوك التي تكون ملكيتها على شكل شركه مساهمة حيث تطرح اسهمها للاكتتاب العام ويجري تداولها في الاسواق المالية. وتوجد هذه البنوك في أغلبية

دول العالم، ومن حيث الأمثلة على هذه البنوك في الاردن كافة البنوك التجارية الاردنيـــة ومنها البنك العربي.

3-البنوك التعاونية :هي البنوك التي تعود ملكيتها الى جمعيات تعاونية أو نقابات مهنية أو حرفية وما الى ذلك ومن الأمثلة على هذه البنوك في الاردن البنك التعاوني الاردني.

كما يمكن النظر الى البنوك من عدة زوايا وتصنيفها طبقا لذلك. فمثلا يمكن النظر الـــى البنوك من ناحية الجنسية وتصنيفها الى بنوك وطنية وأجنبية واقليمية وبنوك دولية تمتلكها هيئات دولية كصندوق النقد الدولي أو البنك الدولي. ويمكن النظر الى البنوك وتصـــنيفها طبقا لعلاقتها الدولية، كما يمكن تصنيف البنوك طبقا لحجمها صغيرة أو متوسطة أو كبيرة ...وهكذا (ظاهر وسعادة، 2010).

2-3 وظائف البنوك

تختلف وظائف البنوك باختلاف أنواعها وسوف يتم التعرض بشكل مختصر لوظائف هذه البنوك:

2-3-1 وظائف البنك المركزي:

يكمن تلخيص الوظائف التي يقوم بها البنك المركزي بما يلي:

- اصدار النقد.
- ادارة احتياطات الدولة ومراقبة العملات الاجنبية.
- الاشراف والرقابة على البنوك.

2-3-2 وظائف البنوك التجارية

يمكن تلخيص أهم الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية بما يلي:

- قبول الودائع بانواعها (تحت الطلب والتوفير ولأجل) ودفع الفوائد لأصحاب هذه الحسابات طبقا لتعليمات البنك المركزي.
- تقديم السلف والقروض للعملاء.
- خصم الكمبيالات التجارية وتحصيلها وأخذها كضمان لاعطاء العملاء تسهيلات مصرفية.
- اصدار بطاقات الائتمان والفيزا للعملاء.
- استلام واصدار الحوالات الداخلية والخارجية.
- شراء وبيع العملات الاجنبية.
- اصدار الكفالات المصرفية.
- اصدار أسهم وسندات الشركات المساهمة العامة.
- تاجير الخزائن الحديدية للعملاء.
- تقديم خدمات استشارية للعملاء .
- فتح الاعتمادات المستندية الصادرة للعملاء، وتبليغ وتداول الاعتمادات الواردة من البنوك.
- استلام بوالص التحصيل من البنوك المراسلة وتحصيلها من العملاء، وارسال بوالص التحصيل الصادرة للبنوك.
- شراء الشيكات العادية وشيكات المسافرين وتحصيلها.

2-3-3 وظائف البنوك المتخصصة

من المعلوم أن معظم التسهيلات المصرفية التي تمنحها البنوك التجارية هي تسهيلات قصيرة الأجل ومن هنا يأتي دور البنوك المتخصصة في منح التسهيلات والقروض

متوسطة وطويلة الأجل في المجالات الزراعية والاسكانية والصناعية وما الى ذلك. ومن هنا فاننا نستطيع القول بأن وظائف البنوك المتخصصة هي مكملة لوظائف البنوك التجارية مما يؤدي الى تنمية كافة القطاعات الاقتصادية و بمختلف المجالات.

ويمكن تلخيص أهم وظائف البنوك المتخصصة بما يلي:

- منح القروض متوسطه وطويلة الأجل في مجال الزراعة لتمويل وشراء الألات الزراعية وشراء البذور والأسمدة.
- منح القروض طويلة الأجل لتمويل قطاع البناء والاسكان.
- منح القروض متوسطة وطويلة الأجل في مجال الصناعة لتمويل شراء الألات الصناعية وانشاء شركات صناعية تساعد بالنهضة الصناعية بشكل عام.
- منح القروض متوسطة وطويلة الأجل لقطاع السياحة وصغار الحرفين والبلديات والمجالس القروية بهدف تشجيع وتنمية وتطوير هذه القطاعات.

ومن الجدير بالذكر أنه يتم منح القروض من خلال البنوك المتخصصة بشروط سهلة حتى تستطيع القطاعات المختلفة تسديد هذه القروض وتحقيق هدف التنمية والتطوير في مجالاتها (ظاهر وسعادة، 2010).

2-4 أهمية البنوك من الناحية الاقتصادية

تؤثر البنوك المختلفة على النواحي الاقتصادية في الدول، فقيام البنوك باعطاء التسهيلات والقروض بمجالات التجارة والصناعة والزراعة والاسكان والسياحة وغيرها يؤدي الى تنمية تلك المجالات وبالتالي النهوض بالنواحي الاقتصادية. فالبنوك التجارية تركز على التسهيلات قصيرة الأجل في مجالات مختلفة منها خصم الكمبيالات واصدار الكفالات وفتح الاعتمادات المستندية وما شابه. أما البنوك المتخصصة الأخرى فهي تركز على

منح التسهيلات متوسطة وطويلة الاجل، فمثلا بنوك الاسكان تمنح القروض طويلة الاجل في مجال البناء والاسكان، اما البنوك الزراعية فتمنح القروض متوسطة وطويلة الاجل لتمويل شراء الالات الزراعية والبذور والاسمدة والبيوت البلاستيكية الزراعية وما الى ذلك. وتركز البنوك الصناعية على مجالات تنمية الصناعة الوطنية من خلال اعطائها القروض متوسطة وطويلة الاجل لتمويل شراء الالات الصناعية وانشاء شركات صناعية جديدة. وهكذا فان البنوك المتخصصة تمنح التسهيلات للعملاء في المجالات المختلفة بشروط سهلة لتحقيق اهداف التنمية والتطوير في المجالات المختلفة.

واخيرا فان للبنك المركزي أهمية بالغة من الناحية الاقتصادية من خلال قيامة باصدار النقد وادارة احتياطات الدولة ومراقبة العملات الأجنبية وتوجيه السياسة النقدية في الدولة بالاضافة الى الاشراف والمراقبة على البنوك بمختلف انواعها حفاظا على الاستقرار الاقتصادي للدولة.

مما سبق يمكن الاستنتاج بأن للبنوك أهمية خاصة في تطوير وتحسين النواحي الاقتصادية في الدولة (ظاهر وسعادة، 2010).

2-5 هيكل الجهاز المصرفي الأردني

يتكون الجهاز المصرفي في الأردن من البنك المركزي والبنوك المرخصة ومؤسسات الاقراض المتخصصة والمؤسسات المالية الأخرى ومكاتب التمثيل .

يقصد بالبنوك المرخصة كافة البنوك الأردنية وغير الأردنية العاملة في الأردن ويمكن تصنيفها الى بنوك تجارية وبنوك اسلامية، يعتبر البنك العربي أقدم البنوك التجارية بالأردن والذي تاسس عام 1930وله 32 فرعا داخل الاردن و85 فرعا خارج الاردن كما أن عدد مكاتبه يبلغ 50 مكتبا. اما أقدم البنوك التجارية غير الأردنية والذي لايزال

موجودا في الأردن (HSBC) الشرق الاوسط والذي كان سابقا معروف باسم البنك البريطاني في الشرق الأوسط والذي تأسس عام 1949 وله فرعان داخل الاردن و 4 مكاتب. ومن الجدير بالذكر ان وجود البنوك التجارية في الاردن يعود الى عام 1925 حيث بدأ البنك العثماني أعماله ثم تلاه البنك العربي.

وبالنسبة للبنوك الاسلامية في الأردن فهناك البنك الاسلامي الاردني الذي تأسس عام 1979 وله 52 فرعا في الاردن و13 مكتبا ، وهناك البنك العربي الاسلامي الذي تأسس عام 1997 وله 11 فرعا داخل الاردن ومكتبا واحدا. وقد تأسس حديثا بنك دبي الاسلامي في عام 2009 ومصرف الراجحي في عام 2010.

وهناك مؤسسات الاقراض المتخصصة التي ينحصر نشاطها في أحد القطاعات الاقتصادية وتعتبر مؤسسة الاقراض الزراعي التي تاسست عام 1959 من أقدم مؤسسات الاقراض المتخصصة ولها 22 فرعا داخل الاردن. وتقوم هذه المؤسسة بمنح القروض بشروط سهلة للعاملين بقطاع الزراعة.

أما القطاع الثالث من الجهاز المصرفي فهو قطاع المؤسسات المالية الأخرى ويتكون من شركات الصرافة. ويوجد 42 شركة صرافة في عمان و39 شركة صرافة خارج عمان.

أما القطاع الرابع والأخير في الجهاز المصرفي فهو قطاع مكاتب التمثيل. وتعمل هذه المكاتب على جمع المعلومات وعمل الأبحاث ومعرفة أوجه الاستثمار الناجحة في مكان عملها. ولا يوجد أي مكتب تمثيل داخل الاردن لبنوك أجنبية، بينما يوجد 8 مكاتب تمثيل خارج الاردن لبنوك اردنية. ومن الجدير بالذكر ان مكاتب التمثيل لا تمارس أية أعمال بنكية (www.abj.org.jo).

علما أن الملحق رقم (6) بالدراسة يتضمن البنوك العاملة بالأردن وسنة تأسيسهم.

الفصل الثالث

الاطار النظري والدراسات السابقة

3-1 مقدمه

3-2 مفهوم الائتمان المصرفي ونشأته

3-3 العوامل المؤثرة على قرارات منح الائتمان

3-3-1 الصفات الشخصية للعميل

3-3-2 قدرة العميل على انتاج تدفقات نقدية

3-3-3 نسب الرفع المالي:

3-3-4 تحليل الظروف الاقتصادية والصناعية

3-3-5 نسب تغطية الفوائد

3-3-6 السياسة الائتمانية

3-3-6-1 محددات السياسة الائتمانية

3-3-6-2 أهداف السياسة الائتمانية

3-4 الدراسات السابقة

3-4-1 الدراسات العربية

3-4-2 الدراسات الأجنبية

3-5 ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

الفصل الثالث

الاطار النظري والدراسات السابقة

3-1 مقدمه

تعتبر التسهيلات الائتمانية التي تقدمها البنوك التجارية لعملائها من أهم جوانـــب النشاط المصرفي اذ تعد عصب النشاط المصرفي وعموده الفقــري، وذلــك لأن هــذه العملية تعتبر الركيزة الرئيسية لرجال الاعمال والمستثمرين الذين تتوفر لــديهم أفكـــار استثمارية وتتاح لهم فرص استثمارية قد يؤدي استغلالها في الوقت المناسب الى تحقيق أرباح كبيرة تعود بالخير على البلد وعلى تحسين أوضاعها الاقتصادية ودفــع عجلــة التقدم والتنمية فيها من خلال استثمار واستغلال الخامات والمــوارد الطبيعيــة غيــر المستغلة بالشكل الأمثل، هذا بالاضافة الى توفير فرص عمل أفضل للطاقات البشــرية ذات الكفاءة والمدربة لتساهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعيــة (الــداود، 2000).

وبما أن التسهيلات الائتمانية تمثل الجانب الأكبر من موجودات البنوك التجاريــة، اذ يتضح ذلك من خلال التقارير المالية السنوية لهذه البنوك حيث نجد أن نسبة المدينين الى اجمالي الموجودات المتداولة كبيرة جدا في قائمة المركز المالي لهذه البنوك، ولهذا فانها تعد المصدر الأول لأرباحها. لكن وبالرغم مما يوفره الائتمــان المصــرفي مــن عائدات كبيرة للبنوك الا أنه وكما هو معروف ماليا فانه كلما زادت المخاطر كلما زاد العائد المرغوب فيه للتعويض على هذه المخاطر، كما أن العائد المرغوب فيــه لــيس

بالضرورة العائد الفعلي أو العائد الممكن تحقيقه. كما تعد وظيفة الائتمـــان مـــن أهـــم وأخطر الوظائف التي تباشرها البنوك التجارية نظرا لأن الاموال التي تمنحها ليســـت ملكا لها بل هي أموال المودعين لدى البنوك (الصرايرة، 2009).

لذا كان على البنوك أن تتبع سياسة رشيدة توازن فيها بين العائد الاستثماري المتوقع من وراء منحها الائتمان للمتعاملين، وبين المخاطر المترتبة على هذا الائتمان والتي تتمثل في مخاطر تأخير السداد عن موعده والتي تسمى بمخاطر التجميد أو مخاطر افـــلاس المتعاملين، وعدم قدرتهم على السداد نهائيا بحيث تصنف لديون مشكوك في تحصـــيلها أو متعثرة مما يعرض البنوك الى خسائر مالية كبيرة قد تؤدي الى افلاسها. ويتضح مما سبق أنه من الضروري أن تقوم البنوك بدراسة وضع طالب الائتمان دراسة مستفيضة ، من حيث ظروف بيئته والظروف الاقتصادية المحيطة به ، والتي قد يكون لها تـــأثير مباشر وغير مباشر على قدرته على السداد (الخزاعلي، 2000).

2-3 مفهوم الائتمان المصرفي ونشأته

ان أصل معنى الائتمان هو القدرة على الاقراض ، واصطلاحا: هو التزام جهـــة لجهة أخرى بالاقراض أو المداينة ، ويراد به في الاقتصاد الحديث: أن يقوم الدائن بمنح المدين مهلة من الوقت يلتزم المدين عند انتهائها بدفع قيمة الدين، فهو صيغة تمويليـــة استثمارية تعتمدها المصارف بأنواعها (الصرايرة، 2009).

ويعرف الائتمان بأنه: " الثقة التي يوليها المصرف لشخص ما سواء أكـــان طبيعيـــا أم معنويا بمنحه مبلغا من المال لاستخدامه في غرض محدد ، خلال فترة زمنيـــة متفـــق

عليها وبشروط معينة لقاء عائد مادي متفق عليه وبضمانات تمكـن المصـرف مـن استرداد أمواله في حال توقف العميل عن السداد" (عبد الحميد، 2000).

وأما القروض المصرفية فهي تلك الخدمات المقدمة للعملاء التي يـتم بمقتضـاها تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشات في المجتمع بالأموال اللازمة، علـى أن يتعهـد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليهـا والمصـاريف دفعـة واحدة، أو على أقساط في تواريخ محددة. ويتم تدعيم هذه العلاقة بتقديم مجموعة مـن الضمانات التي تكفل للمصرف استرداد أمواله في حال توقف العميل عن السداد بـدون أية خسائر. وينطوي هذا المعنـى علـى مـا يسمـى بالتسهيـلات الائتمانيـة ويتضمـن مفهـوم الائتمـان والسلفيـات (حمزة، 2004).

يعد قبول الودائع أول أشكال العمل المصرفي والتي لم تكن تعطي أصحابها في البدايـة أي حق بالفائدة، لا بل كان يترتب عليهم في بعض الأحيان دفع جزء منها لمن أودعت لديه هذه الممتلكات لقاء حراستها والمحافظة عليها. ومن ثم أخذت مؤسسات الايداع هذه بممارسة عمليات الاقراض لقاء فوائد وضمانات تختلف بطبيعـة العمليـات والمـواد المقرضة، وكانت عمليات الاقراض هذه تتم من ممتلكات المقرض نفسه، بعد ذلك ومع تطور العمل المصرفي وتراكم الودائع لدى المؤسسات ظهر بأن قسما مـن المـودعين يتركون ودائعهم فترة طويلة دون استخدامها ففكرت ادارات هذه المؤسسات باسـتخدام جزء من هذه الودائع ، وتسليفها للمحتاجين مقابل فائدة ، وبعد أن كان يـدفع المـودع عمولة ايداع أصبح يتلقى فائدة على ودائعه، وبعد أن ازدادت هـذه العمليـات لاحـظ الصيارفة أن باستطاعتهم منح قروض دون ودائع فعلية مقابلة لما لـديهم (الزبيـدي،

2002). وهكذا انتقل المصرف من مهمة قبول الودائع في البداية الى ممارسة عمليات الاقراض والتسليف ، ليصبح الركن الأساسي لأعمال المصارف الحديثة هو قبول الودائع والمدخرات من جهة وتقديم التسهيلات الائتمانية والخدمات المصرفية المتعددة الاشكال من جهة أخرى(أبو عبيد ،2003).

3-3 العوامل المؤثرة على قرارات منح الائتمان

هنالك عدد من العوامل المؤثرة على قرارات منح الائتمان يتوجب على موظفي الائتمان مراعاتها لدى البنوك وعدم تجاهلها عند اتخاذ اي قرار ائتماني، ومن أهم هذه العوامل (الخزاعلي، 2000 ؛ الصابر، 2005 ؛ الصرايرة، 2009):-

3-3-1 الصفات الشخصية للعميل

تعد شخصية العميل الركيزة الأساسية الأولى في القرار الائتماني وهي الركيزة الأكثر تأثيرا في المخاطر التي تتعرض لها المصارف ، وبالتالي فان أهم مسعى عند اجراء التحليل الائتماني هو تحديد شخصية العميل بدقة. فكلما كان العميل يتمتع بشخصية أمينة ونزيهة وسمعة طيبة في الأوساط المالية، وملتزما بكافة تعهداته وحريصا على الوفاء بالتزاماته كان أقدر على اقناع المصرف بمنحه الائتمان المطلوب والحصول على دعم المصرف له. وقياس عامل معنوي كعامل الأمانة والنزاهة بدرجة دقيقة أمر تكتنفه بعض الصعوبات، ولكن يمكن التغلب على هذه الصعوبات من خلال الاستعلام الجيد وجمع البيانات والمعلومات عن العميل من المحيط العملي والعائلي له ، لمعرفة مستواه المعيشي وموارده المالية والمشاكل المالية التي يعانيها ، ومستواه الاجتماعي وسجل أعماله التي قام

بها وماضيه مع المصرف ومع الغير وسابق تصرفاته مع المصارف الاخرى. ويتم ذلك عن طريق الاتصال بالمنشأة والعاملين بها وبموورديها والمصارف التي سبق للعميل المقترح التعامل معها، ومن الممكن قياس ذلك أيضا من خلال (الخزاعلي، 2000):

- معدل دوران الذمم الدائنة.
- متوسط فترة تسديد الذمم الدائنة.
- متوسط أعمار الذمم الدائنة.
- عدد الشيكات المرتجعة للعميل وأسبابها.
- منطقية طلب الائتمان.
- سمعة العميل الأدبية والاجتماعية.
- نسبة مساهمة العميل في المشروع ودرجة المخاطرة.
- التعامل السابق مع العميل (ان وجد).
- التعامل مع البنوك الاخرى.

2-3-3 قدرة العميل على انتاج تدفقات نقدية:

وتعني باختصار قدرة العميل على تحقيق الدخل ، وبالتالي قدرة العميل على الوفاء والالتزام بدفع الفوائد والمصروفات والعمولات. ومعيار القدرة أحد أهم المعايير التي تؤثر في مقدار المخاطر التي يتعرض لها المصرف عند منح الائتمان. وعليه فانه لا بد للمصرف عند دراسة هذا المعيار من التعرف على الخبرة الماضية للعميل المقترض، وتفاصيل مركزه المالي ، وتعاملاته المصرفية السابقة سواء مع نفس

المصرف أو أية مصارف أخرى. ويمكن الوقوف على الكثير من التفاصيل التي تساعد متخذ القرار الائتماني من خلال استقراء العديد من المؤشرات التـــي تعكســـها القـــوائم المالية الخاصة بالمقترض. فكلما كانت نتائج دراسة هذا الجانب ايجابية زاد اطمئنـــان متخذ القرار الى قدرة المقترض محل الدراسة على ســـداد القـــرض المطلـــوب وفـــق الشروط القترحه للقرض وفي مواعيد السداد التي سيتم الاتفاق عليها. ويمكن لضـــابط الائتمان قياس قدرة العميل على انتاج تدفقات نقدية من خلال (الخزاعلي، 2000):

1. نسبة التداول:

تحسب نسبة التداول من خلال قسمة الموجودات المتداولة على المطلوبات المتداولة وفق العلاقة التالية:

نسبة التداول = الموجودات المتداولة / المطلوبات المتداولة

ويعبر ناتج القسمة عن عدد مرات تغطية الموجودات المتداولة للمطلوبات المتداولة.

"لقد اعتبرت نسبة (1:2) مقبولة أحيانا من قبل ادارة الائتمان وتختلف هـــذه النســـبة باختلاف القطاع الذي يعمل به طالب الائتمان، وقد أصبحت هذه النتيجة المعيار المتفق عليه في التعاملات المصرفية في غالبية المصارف التجارية، لأنها تمثل حـــد الأمـــان الذي يضمن للمصرف قدرة العميل على تسديد ما بذمته من ائتمـــان قصـــير الأجـــل (الصابر، 2005).

2.نسبة النقدية:

تعتبر هذه النسبة أكثر تشددا من نسبة التداول حيث لا تأخذ بالاعتبار الذمم والمخزون السلعي وتقتصر على الأصول المتداولة التي تمتاز بعدم تعرضها تقريبا لأي نقص في قيمتها عند التصفية. لهذا تشمل النقدية وشبه النقدية (الاستثمارات المؤقته).

وتحتسب هذه النسبة على النحو التالي:

نسبة النقدية = (النقدية + شبه النقدية) / الخصوم المتداولة

ويتم الحكم على هذه النسبة اما من خلال مقارنة نتيجة هذا العام مع السنوات السابقة أو مع القطاع الذي تنتمي اليه الشركة (الراوي، 2000).

3. نسبة السيولة السريعة:

تستعمل هذه النسبة لاختبار مدى كفاية المصادر النقدية وشبه النقدية الموجوده لدى الشركة في مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل دون الاضطرار الى تسييل موجوداتها من البضاعة، وضمن هذه الشروط تعتبر هذه النسبة مقياسا أكبر تحفظا للسيولة من نسبة التداول لاقتصارها على الأصول الأكثر سيولة، ولأنها تستثني البضاعة والمصروفات المدفوعة مقدما من البسط وتحتسب هذه النسبة كما يلي:

نسبة السيولة السريعة = (الموجودات المتداولة – البضاعة – المصروفات المدفوعة مقدما)/المطلوبات المتداولة

وبناء على ما تقدم نلاحظ أن هذه النسبة بهذا التحديد تعد أكثر دقة في مقياس السيولة وتقدير احتمالات العسر المالي التي قد يتعرض لها العميل قياسا بنسبة التداول، ولهذا فان ارتفاع النسبة عن المعيار الذي اعتمدته المصارف كمؤشر قياس وهو(1 : 1) يزيد من الضمان الذي تطلبه ادارة الائتمان لأن ذلك يعطيها تأكيدا من أن العميل قادر على تسديد التزاماته الجارية تجاه المصرف في تواريخ استحقاقها أو أن العميل سوف لا يجد مشاكل في تسديد ما عليه من التزامات (عقل، 2000).

4. معدل دوران الذمم المدينة:

يقيس هذا المعدل قدرة ادارة المنشأة في تحصيل ديونها، أي يستخدم كمؤشر لتقييم ادارة الذمم وكمؤشر لكفاءة سياسات الائتمان، يحسب هذا المعدل كما يلي:

معدل دوران الذمم المدينة = صافي المبيعات الاجلة / متوسط رصيد العملاء وأوراق القبض

ان هذا المعدل يعبر عن سرعة حركة الاستثمار في الذمم المدينة وأوراق القبض، أي عدد مرات البيع بالائتمان ثم التحصيل ثم البيع بالائتمان ثم التحصيل مرة أخرى وهكذا خلال العام، وهذا يعني أنه كلما ازداد هذا المؤشر كلما اعتبر مؤشرا ايجابيا (الصابر، 2005).

5. متوسط فترة تحصيل الذمم المدينة:

وتعني المدة أو عدد الأيام التي تبقى فيها المبيعات الاجلة ديونا بذمة الاخرين على شكل حسابات مدينة وأوراق قبض ، ويحسب هذا المعدل كما يلي:

معدل فترة التحصيل = 360 / معدل دوران الذمم المدينة و أوراق القبض.

علما بأن انخفاض قيمة متوسط فترة تحصيل الذمم المدينة يدل على انخفاض عدد الأيام

التي تبقى فيها المبيعات الاجلة ديونا بذمة الاخرين (عقل، 2000).

6. معدل دوران المخزون:

وتحتسب هذه النسبة كما يلي:

معدل دوران المخزون = تكلفة البضاعة المباعة / متوسط رصيد المخزون

يتضمن المخزون مواد أولية ، انتاج تحت التشغيل ، انتاج تام الصنع ، وتقيس هذه النسبة عدد مرات استخدام المخزون السلعي في المبيعات ، أي تشير الى سرعة تحويل المخزون الى المبيعات.

ان ارتفاع أو انخفاض معدل دوران المخزون يرتبط بمجموعة من السياسات والقضايا فمثلا ان ارتفاع معدل دوران المخزون لا يعني بالضرورة أن وضع المشروع مرض ولكن قد يعني أن الشركة تحتفظ بمخزون قليل وقد يؤدي الأمر الى نقص في حجم

المبيعات وبالتالي انخفاض مبلغ المبيعات، كما أن انخفاض معدل دوران المخزون قد يعني مثلا أن سياسة الادارة هي الاحتفاظ بكميات كبيرة من المخزون تتطلبه ظروف العمل أو زيادة المخزون نتيجة قلق الادارة من احتمال زيادة الأسعار أو انخفاض المبيعات وبالتالي ركود المخزون (الصابر، 2005).

7. متوسط فترة التخزين:

يحسب هذا المعدل كما يلي:

معدل فترة التخزين = 360 / معدل دوران المخزون

يهدف هذا المعدل الى توضيح الفترة التي يبقى فيها المخزون قبل أن يتحول الى مبيعات أي عدد الأيام التي يبقى فيها المخزون في المخازن، كما أن انخفاض متوسط فترة التخزين تدل على انخفاض فترة تخزين البضاعة بالمخازن وهذا يدل على ارتفاع معدل المبيعات ومن الممكن اعتبار هذا الأمر مؤشرا ايجابيا (أبوعبيد، 2003).

8. معدل دوران اجمالي الموجودات:

وتحتسب هذه النسبة كما يلي:

معدل دوران الموجودات = صافي المبيعات / متوسط مجموع الموجودات

يعكس هذا المعدل كفاءة العميل في استثمار الموارد المتاحة لديه ممثلة بما يملكه من موجودات في توليد المبيعات ، وبالتالي فانه كلما زاد هذا المعدل كلما عكس ذلك ارتفاعا في

مستوى انتاجة الاستثمار لدى العميل مما يحد من المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها العميل وبالتالي تسيير عملية منح الائتمان(الصابر، 2005).

9. معدل دوران الموجودات الثابتة:

وتحتسب هذه النسبة كما يلي:

معدل دوران الموجودات الثابتة = المبيعات / متوسط الموجودات الثابتة

تقيس هذه النسبة كفاءة استخدام الادارة للموجودات الثابتة للحصول على المبيعات وتوضح هذه النسبة كمية المبيعات الناتجة عن استخدام الموجودات الثابتة، كما أن زيادة معدل دوران الموجودات الثابتة يساعد على الاستنتاج بأن الادارة تقوم باستغلال الموجودات الثابتة للحصول على مبيعات بكفاءة عالية، وكلما انخفض هذا المعدل يعني عدم كفاءة المبيعات منسوبة الى حجم الاستثمار في الموجودات الثابتة (Wild and Bernstein, 2010).

3-3-3 نسب الرفع المالي:

وتعرف بنسب هيكل رأس المال أو نسب الملاءة، وتستخدم لتقييم مدى قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها طويلة الأجل. كما تقيس أيضا مدى نجاح سياسات التمويل المتبعة في المنشأة وذلك في الموازنة بين مصادر التمويل الداخلي والخارجي ومن ثم انعكاسات هذه السياسة على مخاطر الرفع المالي.

تستخدم ادارة الائتمان هذه النسب لابراز العلاقة بين أموال الملاك والقروض المقدمة من الدائنين في الأغلب والتوازن بينهما ، ومدى كفاية الأموال الثابتة لتغطية القروض طويلة الأجل، وبالتالي فان تحليل هذه النسب سوف يضمن تحقيق غاية مهمة لادارة الائتمان وهي التعرف على مصادر التمويل التي اعتمد عليها العميل في تمويل موجوداته المختلفة حيث يمكن بواسطتها التعرف على الأهمية النسبية لكل مصدر من مصادر التمويل وبشكل أكثر تحديدا أهمية كل من الديون ورأس المال ومدى التوازن في مصادر التمويل ومدى الأمان المتاح لادارة الائتمان بعد تفسير مجموعة هذه النسب(مطر ، 2003).

وتشمل هذه النسب ما يلي:

1. نسب القروض الى مجموع الأصول

يطلق على هذه النسبة الرافعة المالية وتشير هذه النسبة الى المدى الذي لجأ اليه العميل في تمويل استثمارات التشغيل من أموال الغير، أي حدود مساهمة الدائنين في تمويل عمليات العميل وتحتسب هذه النسبة وفق العلاقة التالية:

نسبة القروض الى مجموع الأصول = الدائنون / مجموع الأصول

مع العلم بأنه كلما زادت هذه النسبة كلما دل على اعتماد الشركة في تمويل استثماراتها على التمويل الخارجي (عقل ، 2000).

2.نسبة القروض الى حقوق الملكية:

تحتسب هذه النسبة على النحو الاتي:

نسبة القروض الى حقوق الملكية = اجمالي الديون(طويلة وقصيرة الأجل) / متوسط حقوق الملكية

يقصد باجمالي الديون كافة الأموال التي حصلت عليها الشركة من الغير، وتتمثل في القروض قصيرة وطويلة الأجل ، أما حقوق الملكية فيقصد بها رأس المال والاحتياطيات والأرباح المحتجزة، وكلما قلت هذه النسبة كان مؤشرا على اعتماد الشركة على حقوق الملكية في تمويل استثماراتها(Penman, 2001).

3.نسبة هيكل رأس المال:

يتعلق هيكل رأس المال بمصادر التمويل طويلة الأجل والدائمة كالديون طويلة الأجل والأسهم الممتازة والأسهم العادية والأرباح المحتجزة، تحتسب هذه النسبة وفق العلاقة الاتية:

نسبة هيكل رأس المال = القروض طويلة الأجل / مجموع هيكل رأس المال

تعتبر هذه النسبة من النسب المهمة لادارة الائتمان وينظر لها بشيء من التحفظ وسبب هذا الاهتمام يرجع الى أن تشكيلة النسبة تعكس المخاطر المالية التي يتعرض لها العميل وبالتالي سوف تنعكس تأثيراتها على ادارة الائتمان، وبالتالي فان ارتفاع هذه النسبة

بشكل كبير يؤدي الى زيادة المخاطر التي قد تتعــرض لهــا ادارة الائتمــان لزيــادة احتمالات تصفية شركة العميل وتعرضها لتــدخلات وضــغوط خارجيــة (Penman, 2001).

4.نسبة حقوق الملكية الى الأصول الثابتة:

تحتسب هذه النسبة كما يلي:

نسبة حقوق الملكية الى الأصول الثابتة= حقوق الملكية / صافي الأصول الثابتة

تقيس هذه النسبة مدى مساهمة حقوق الملكية في تمويل صافي الأصول الثابتة ، فــاذا كانت هذه النسبة منخفضة دل ذلك على ارتفاع نسبة مساهمة القروض في تمويل صافي الأصول الثابتة وبالتالي فان انخفاض هذه النسبة بشكل كبير يؤدي الى زيادة المخــاطر التي قد تتعرض لها ادارة الائتمان لزيادة احتمالات تصفية شركة العميــل وتعرضــها لتدخلات وضغوط خارجية (العصار واخرون ، 2001).

بالاضافة الى نسب الرفع المالي السابقة، يجب أيضا على ادارة الائتمــان فــي ســياق التعرف على مصادر التمويل الذي اعتمد عليها العميل وسيعتمد عليها فــي المســتقبل لتمويل موجوداته المختلفة بالنظر للأمور الاتية: (الصابر ، 2005)

5.سياسات توزيع الارباح.

6.امكانيات زيادة رأس المال ومصادرها.

7.الاهتمام بالهيكل الرأسمالي والممول للعميل ومدى اعتماده على التمويل الخارجي.

3-3-4 تحليل الظروف الاقتصادية والصناعية

يجب على الباحث الائتماني أن يدرس تأثير الظروف العامة والخاصة المحيطة بالعميل طالب الائتمان على النشاط أو المشروع المطلوب تمويله. ويقصد هنا بالظروف العامة المناخ الاقتصادي العام في المجتمع، وكذلك الاطار التشريعي والقانوني الذي تعمل المنشأة في اطاره خاصة ما يتصل بالتشريعات النقدية والجمركية والتشريعات الخاصة بتنظيم أنشطة التجارة الخارجية استيرادا أو تصديرا ، حيث تؤثر هذه الظروف على مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي. أما الظروف الخاصة فهي ترتبط بالنشاط الخاص الذي يمارسه العميل، مثل الحصة السوقية لمنتجات المشروع أو خدماته التي يقدمها، شكل المنافسة، دورة حياة المنتج أو الخدمة التي يقدمها العميل، موقع المشروع من دورة حياته بمعنى هل هو في مرحلة التقديم أو الولادة، أو في مرحلة النمو، أو في مرحلة الاستقرار، أو في مرحلة الانحدار (مطر،2003).

ويمكن قياس تأثير الحالة الاقتصادية والصناعية على منشأة ما من خلال تحليل معدلات الربحية لهذه المنشأة على اعتبار أن أحد أهم الأهداف الرئيسية التي تسعى منشات

الأعمال لتحقيقها هو تحقيق أكبر معدل للربحية، التي تعتبر المحصلة النهائية للعديد من العمليات المرتبطة بجميع نواحي النشاط ، لذا يتم استخدام عدة مقاييس للربحية لأن أي مقياس محدد قد يتأثر الى حد كبير بناحية معينة من نواحي النشاط أو بسياسات معينة، لذا نجد أن نسب الربحية هـي مجـال اهتمـام المسـتثمرين والادارة والمقرضـين، فالمستثمرون يتطلعون الى الفرص المربحة لتوجيه أموالهم اليهـا وبالمقابـل يشـعر المقرضون بالأمان للمشاريع التي تحقق الأرباح أكثر من تلك التي لا تحقق ذلك حتـى لو كانت تدفقاتها النقدية مؤمنة على المدى القصير (الزبيدي ، 2002).

ومن أهم نسب الربحية ما يلي:

1. هامش مجمل الربح:

وتحتسب هذه النسبة كما يلي:

نسبة هامش مجمل الربح = مجمل الربح / المبيعات

تعكس هذه النسبة كفاءة الادارة في التعامل مع عناصر كلفة البضاعة ومـدى قـدرتها على ضبطها والسيطرة عليها وذلك بمتابعة هذه النسبة على مـدار الفتـرات الزمنيـة المتعاقبة (الزبيدي ، 2002).

وهذا يعني أن أي تغيرات جوهرية في هامش مجمل الربح ترجع الى التغيرات التـي تحدث في بعض عناصر قائمة الدخل، وبالتالي فان ارتفاع هذه النسبة يدل على ارتفاع

كفاءة الادارة في التعامل مع عناصر كلفة البضاعة وهذا يعتبر مؤشرا جيدا لضباط الائتمان.

2. هامش صافي ربح العمليات:

تتميز هذه النسبة عن سابقتها بأنها لا تقصر الاهتمام على عناصر تكلفة المبيعات بل توسع اهتمامها لكي يشمل عناصر التكاليف والمصروفات المتعلقة بقيام المنشأة بعملياتها مثل المصاريف الادارية والعمومية ومصاريف البيع والتوزيع، وتحتسب هذه النسبة كما يلي: (الراوي ، 2000)

نسبة هامش صافي ربح العمليات = صافي ربح العمليات / المبيعات

ويقصد بصافي ربح العمليات صافي الربح قبل الفائدة والضريبة ، أما مجموع الأموال المستثمرة يعني مقدار الموجودات التي استخدمت فعلا في انتاج الربح التشغيلي أو ما يسمى بصافي ربح العمليات.

ان ارتفاع هذه النسبة قياسا بالمؤشرات المعيارية يعطي دلالة لادارة الائتمان على أن العميل (طالب التسهيلات) قادر على تحقيق الأرباح ويتسم بكفاءة في ادارة كافة عناصر التشغيل مما يضمن مصدرا دائما للنقد ، الأمر الذي يجعل قدرته على تغطية التزاماته عالية، أي أن الأرباح من وجهة نظر المصرف أحد المصادر المهمة لتغطية الائتمان (الزبيدي ، 2002).

3. هامش صافي الربح:

هذه النسبة تعتبر مكملة للنسبة السابقة وهي توضح الأرباح المتبقية لملاك المشروع من كافة أنشطته (العادية والعرضية) أي أنها تمثل مدى كفاءة المشروع في ادارة أصـــوله المختلفة، وتحتسب هذه النسبة كما يلي:

نسبة هامش صافي الربح = صافي الربح بعد الضريبة / المبيعات

لا تختلف هذه النسبة عن سابقتها الا بشمولها للأرباح الأخرى المحققة مـــن عمليـــات خارج نشاط المنشأة الأساسي، وتحملها للمصاريف الأخـــرى ان وجـــدت والضـــرائب المحققة على الأرباح (الصابر، 2005).

4. معدل العائد على الاستثمار:

من أكثر المؤشرات المالية التي تهتم بها ادارة الائتمان مؤشر العائد على الاســـتثمار اذ يعبر هذا المؤشر عن ربحية الدينار المستثمر من قبل الشركة، لذلك فان ارتفاعه قياسا بمعيار المقارنه يعني كفاءة السياسات التشغيلية المختلفة لدى العميل (الشركة)، ويحسب هذا المعدل من خلال العلاقة النسبية التالية (Wild & Bernstein, 2001).

معدل العائد على الاستثمار = (صافي الربح + الفوائد المدفوعة المعدلـــه ضـــريبيا) / متوسط مجموع الأصول * 100%

5. معدل العائد على حقوق الملكية:

يبين هذا المعدل كفاءة الادارة في استثمار أموال أصحاب المنشأة وقدرتها على تحقيق أرباح من تلك الأموال، ويحسب هذا المعدل كما يلي:

معدل العائد على حقوق الملكية = (صافي الربح بعد الضريبة / حقوق الملكية) * 100%

ان ارتفاع هذا المعدل يعبر عن كفاءة الادارة لدى العميل في استثمار أموال الملاك وبالتالي ضمان عائد مرض لهم، والعكس يحصل عندما تنخفض هذه النسبة دون المعايير التي تستخدم للمقارنة (ارشيد و جودة ، 1999).

3-3-5 نسب تغطية الفوائد

تستعمل هذه النسبة للوقوف على قدرة الشركة على تغطية النفقات المالية المرتبطة بالاقراض وخدمة دينها ، لذا تقدم النسبة هذه اجابة عن السؤال الخاص بمدى مناسبة مديونية الشركة وقدرتها على مواجهة الالتزامات المرتبطة بهذا الاقراض من أقساط وفوائد، وتعد هذه النسب مؤشرا مهما لادارة الائتمان في قياس المخاطر المالية التي يتعرض لها العميل طالب الائتمان، وتشمل هذه النسب ما يلي:

1.نسبة تغطية الفوائد:

وتحتسب كما يلي:

نسبة تغطية الفوائد = الدخل قبل الفوائد والضرائب / الفوائد السنوية المدفوعة

وتقيس هذه النسبة تغطية فوائد القرض (المقترح منحه) وذلك من دخل العميل، وبالتالي فـان زيـادة هـذه النسبـة تعتبـر مؤشـرا ايجابيا لضبـاط الائتمـان فـي البنـوك الأردنيـة (النوايسة، 2003).

2.نسبة تغطية الديون:

وتحتسب كما يلي:

(الربح التشغيلي قبل الفوائد * (1- معدل الضرائب)) / (اقساط القـروض السـنوية + الفائدة السنوية)

تقيس هذه النسبة قدرة أرباح العميل على تسديد أقساط وفوائد القروض السـنوية فكلمـا كانت هذه النسبة مرتفعة كان هناك ثقة أكبر بالنسبة لادارة الائتمان في قدرة العميل على تسديد أقساط وفوائد القروض الناتجه عنه (العصار واخرون ، 2001).

3-3-6 السياسة الائتمانية

يمكن تعريف السياسة الائتمانية بأنها " الاطار العام الذي يضـم مجموعـة المبـادئ والقواعد التي تنظم عملية دراسة واقرار ومنح ومتابعة التسهيلات الائتمانية ، وتحديـد مجالات النشاط التي يمكن اقراضها وما يتصل بها من سقوف ائتمانية وعناصر تكلفـة وحدود زمنية لا يجب أن تتعداها والشروط المتعين استيفاؤها لكل نـوع مـن أنـواع التسهيلات " (الصرايرة 2009)، ويقوم كل مصرف بوضع سياسـته الائتمانيـة بعـد

مراعاة الاسس أعلاه وطبقا لحالة السوق، تزود بها ادارة مـنح الائتمـان المختصـة لضمان المعالجة الموحدة للموضوع الواحد، وتوفير عامل الثقة لدى العاملين بـالادارة بما يمكنهم من العمل دون خوف من الوقوع في خطأ، وتوفير المرونـه الكافيـة، أي سرعة التصرف بدون الرجوع الى المستويات العليا، ووفقا للموقف، طالمـا أن ذلـك داخل نظام السلطة المفوضة اليهم. كما يفضل لسياسة الائتمان هذه أن تجدد تلقائيا لكي تعكس الظروف الحالية، والمستجدات من أجل أن تستمر هذه السياسات كوسائل جيـدة للمراقبة البنكية (مطر، 2003).

3-3-6-1 محددات السياسة الائتمانية

هنالك عدد من العوامل المحددة للنشاط البنكي التجاري ، يتوجب على واضعي السياسة الائتمانية للبنوك عدم تجاهلها عند وضعهم للسياسة الائتمانية ومن أهمها:

1. رأسمال البنك واحتياطي رأس المال:

ويمثل هذا العنصر خط الدفاع الأول ضد الأخطار التي تواجه أموال المودعين، لـذلك فان العلاقة النسبية بين الأموال المودعة واجمالي حقوق المساهمين هي العامل الحسـم في تحديد المخاطر التي يمكن أن يواجهها المصرف. فكلما زاد رأس مـال البنـك زاد استعداده لقبول مخاطر محسوبة أكبر (الصرايرة، 2009).

2.طبيعة الودائع ومدى استقرارها:

ومن أهم محددات السياسة الائتمانية حجم ودائع البنك وطبيعتها ومدى الاستقرار التي تتمتع به، فكلما زاد حجم الودائع ووصف بالاستقرار كان البنك أقدر على وضع سياسة اقراض اكثر انفتاحا واستقرارا (الصرايرة، 2009).

3.الظروف الاقتصادية العامة:

يتأثر رسم السياسة الائتمانية للبنك حسب الظروف الاقتصادية التي تعيشها المنطقة ، فكلما تمتع اقتصاد المنطقة بالاستقرار كان للبنك حرية أكبر في رسم سياسته الائتمانية.

4.السياسة المالية والنقدية:

حيث ترتبط قدرة البنك في التسليف بالسياسات المالية والنقدية المتبعة من قبل الجهات الرسمية (النابلسي ، 1998).

5.القدرات والخبرات المتاحة للمصرف:

فكلما زادت توفر الخبرات الفنية والعلمية لموظفي التسهيلات زاد انفتاح البنك على الاقراض (الصرايرة ، 2009).

6.الاحتياجات الائتمانية:

على البنك التكيف مع احتياجات منطقة التي يعمل فيها، وعليه وضع سياسة تتناسب والواقع الاقتصادي للمنطقة (الصرايرة ، 2009).

3-3-6-2 أهداف السياسة الائتمانية

ان الهدف الرئيسي لوضع سياسة ائتمانية هو ايجاد اطار عام ومعايير محددة ومتفق عليها ليسترشد بها مسؤولو التسليف عند اتخاذهم القرارات الخاصة بمنح التسهيلات الائتمانية، أو عدم منحها بالاضافة الى كونها اداة تساعد الادارة في تحديد تخطيط أهدافها في الرقابة عليها. حيث أن وجود مثل هذه المعايير يشكل ضمانا لوحدة العمل في المؤسسة المصرفية، وان غيابها يؤدي الى اختلاف في أسس اختلاف القرارات الائتمانية، ويتم وضع السياسة الائتمانية من خلال مجلس الادارة في البنوك الاردنية، ويمكن للادارة قياس مدى نجاح سياستها الائتمانية او فشلها من خلال قيم مخصص الديون المشكوك في تحصيلها فكلما زادت قيمة هذا المخصص كان مؤشرا أكبر لادارة البنك على فشل السياسة الائتمانية المطبقة في دوائر التسهيلات الائتمانية.

3-4 الدراسات السابقة

في هذا الجزء من الدراسة تم تقسيم الدراسات السابقة الى جزئين الأول الدراسات العربية والثاني الدراسات الأجنبية.

3-4-1 الدراسات العربية

1- دراسة (ظاهر والادغم ، 1999) ، بعنوان " تقييم نظام الرقابة الداخلية للتسهيلات المباشرة في البنوك التجارية الاردنية : دراسة ميدانية "

هدفت الدراسة الى تقييم درجة متانة نظام الرقابة الداخلية للتسهيلات الائتمانية المباشرة في البنوك التجارية الاردنية ، وأشارت الدراسة الى أهمية الرقابة الداخلية في البنوك التجارية باعتبارها احدى أجهزة الانذار المبكر التي تعمل على التدقيق المحاسبي والاداري في البنك ، وقد تم اجراء الدراسة على عينة من موظفي البنوك التجارية الاردنية شملت (74) موظفا من موظفي التسهيلات و (63) موظفا من المدققين الداخليين. أظهرت الدراسة أن نظام الرقابة الداخلية للتسهيلات المصرفية المباشرة في البنوك التجارية الأردنية يعتبر متينا وقويا بدرجة جيدة، كما اظهرت الدراسة ان درجة المتانة التي يحققها نظام الرقابة الداخلية للتسهيلات الائتمانية المباشرة في البنوك التجارية الاردنية في مجال التأكد من دقة البيانات المحاسبية تعتبر مرتفعة ، اضافة لذلك بينت الدراسة أن درجة المتانة التي يحققها نظام الرقابة الداخلية في مجال كفاية وفعالية سياسة الائتمان المطبقة تعتبر جيدة .

2- دراسة (معلا وظاهر ، 1999) ، بعنوان "العوامل المحددة لقرار منح التسهيلات الائتمانية المباشرة في المصارف الاردنية".

هدفت هذه الدراسة الى معرفة مدى اعتماد البنوك التجارية الاردنية على معايير موضوعية في عملية اتخاذ القرار الائتماني ، ومن ثم تحديد المعايير المستخدمة والأهمية النسبية لكل منها ، وتم اجراء الدراسة على عينة من (152) موظفا من موظفي الائتمان في (14) بنكا من البنوك التجارية العاملة في الاردن.

وخلصت الدراسة الى أن قرار منح التسهيلات الائتمانية في البنوك الاردنية يتم وفق أسس ومعايير مالية وتسويقية واقتصادية وادارية وقانونية ، وأن تطبيق ادارات البنوك لهذه المعايير يساعد في التخفيف من درجة المخاطر التي تتضمنها عملية منح الائتمان وأن البنوك تطبق هذه المعايير بشكل مستمر وفي أغلب الاحيان.

3 - دراسة (لطفي ، 2002) ، بعنوان "مصادر المعلومات المستخدمة من قبل مسؤولي الاقراض والائتمان في البنوك التجارية العاملة في الاردن".

هدفت الدراسة الى معرفة أهم المصادر التي يعتمد عليها مسؤولو الاقراض والائتمان في البنوك الاردنية لغايات الحصول على المعلومات والبيانات اللازمة لاتخاذ القرار الائتماني. وهدفت الدراسة أيضا الى معرفة ما اذا كان استخدام تلك المصادر يختلف باختلاف بعض العوامل مثل اختلاف المؤهل العلمي لضابط الائتمان، أو اختلاف فترة الخبرة العملية له، وقد اجريت هذه الدراسة على عينة تتكون من (44) ضابط ائتمان من العاملين في البنوك التجارية العاملة في الاردن.

وقد أظهرت الدراسة أن مسؤولي الائتمان في البنوك التجارية العاملة في الاردن يولون أهمية كافية لكافة المعلومات والبيانات بشكل جيد في دراساتهم الائتمانية التي يقومون بها تمهيدا لاتخاذ القرارات الائتمانية. كما أظهرت الدراسة أن أهمية استخدام مصادر المعلومات لا تختلف باختلاف المؤهل العلمي لضباط الائتمان الامر الذي يشير الى وجود سياسات ائتمانية غير مرنة في مجال استخدام المعلومات اللازمة لاتخاذ القرار الائتماني. وخلصت الدراسة الى أنه في ظل الاستخدام الواسع للمعلومات والبيانات المثالية، فانه من الضروري أن يتم التوسع في نشر المعلومات المالية.

4- دراسة (خضر ، 2004) ، بعنوان "مدى استخدام البنوك الاردنية للقوائم المالية المدققة في قرار منح التسهيلات الائتمانية التجارية".

هدفت الدراسة الى معرفة مدى استخدام القوائم المالية للمقترض التجاري عند اتخاذ قرار منح التسهيلات الائتمانية من قبل البنوك الأردنية والعوامل المؤثرة على مدى استخدام هذه القوائم في القرار الائتماني والأسباب التي تحد من استخدامها في هذا القرار. تم اختيار عينة طبقية عشوائية بلغ حجمها (13) بنكا من أصل مجتمع الدراسة المكون من (16) بنكا .

وقد خلصت نتائج الدراسة الى أن القوائم المالية تلعب دورا مهما في قرار منح الائتمان من وجهة نظر مسؤولي التسهيلات، واعتبر مفتشو البنك المركزي أن هذا الدور غير كاف. وقد اعطيت قائمة التدفقات النقدية الأهمية الأولى في قرار منح الائتمان تليها قائمتي الدخل والميزانية على التوالي.

5- دراسة (الصابر ، 2005) ، بعنوان "مدى استخدام النسب المالية في ترشيد قرار منح التسهيلات الائتمانية في المصارف الأهلية الليبية".

هدفت هذه الدراسة الى قياس درجة استخدام النسب المالية في ترشيد قرار منح التسهيلات الائتمانية في المصارف الأهلية الليبية من وجهة نظر مديرين ادارة الائتمان ورؤساء الأقسام في هذه الادارة، حيث شملت الدراسة على المصارف الأهلية الليبية وعددها (36) مصرفا.

وقد توصل الى النتائج التالية :

1. هناك تفاوت في درجة استخدام النسب المالية في ترشيد قرارات منح التسهيلات الائتمانية لدى المصارف الأهلية الليبية، اذ تهتم هذه المصارف بدراسة نسب السيولة والرفع المالي أكثر من أهتمامها بدراسة نسب الربحية والنشاط.

2. ان ادارات الائتمان بالمصارف الأهلية الليبية لا تقوم باستخدام نماذج ملائمة للتنبؤ بالفشل المالي في ترشيد قرار منح التسهيلات الائتمانية.

6-دراسة (الصرايرة ، 2009) ، بعنوان ، "دراسة أثر الكفاءة الادارية والمالية على الحد من تعثر التسهيلات الائتمانية في المصارف – دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الاردنية".

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على مفهوم تعثر التسهيلات الائتمانية وحجمه في القطاع المصرفي الأردني، وتحديد أهم العوامل والاسباب لظاهرة التعثر ، والتعرف على أهم الاثار الناجمة عنه، ووسائل وطرق المعالجة وكيفية التنبؤ بحدوثه استعدادا لمنع حدوث هذه الظاهرة.

تكون مجتمع الدراسة من جميع البنوك التجارية العاملة في الاردن وعددها (23) بنكا بينما تكونت عينة الدراسة من مديري وموظفي قسم التسهيلات في البنوك التجارية .

ولقد توصلت الدراسة الى النتائج التالية :

1. نقص الخبرة لدى موظف التسهيلات في بعض البنوك التجارية فيما يستجد من ظروف اقتصادية لها دور في تعثر التسهيلات.
2. عدم معرفة موظف التسهيلات بالمستجدات التي تحصل في مجال التسهيلات.
3. عدم التزام الموظف باستعمال قواعد التحليل المالي وأساسيات الائتمان المصرفي المتعارف عليه.

3-4-2 الدراسات الأجنبية

1. دراسة (John Bartel and Yipping Huang, 2000) بعنوان:

"Dealing with the bad loans of the Chinese Banks , Discussion Asian Pacific Economic Conference, Study Canter".

تم اجراء هذه الدراسة على مجموعة من البنوك الصينية من خلال دراسة القطاع المصرفي الصيني، وهدفت الدراسة الى التعرف على الأسباب التي تؤدي الى معاناة البنوك من تدني كفاية رأس المال وازدياد مشكلة التسهيلات المتعثرة وغير العاملة في محافظها الائتمانية والتي تبلغ في المعدل 30% من اجمالي التسهيلات الممنوحة.

خلصت الدراسة الى ضرور المواءمة بين الموجودات والمطلوبات ومحاولة استقطاب الاستثمارات الخارجية لتعزيز احتياطياتها من العملات الأجنبية ، وكذلك السيطرة على المخاطر المالية ومراقبتها بشكل مستمر والعمل على اعادة هيكلة الاقتصاد بشكل عام والقطاع المصرفي بشكل خاص.

2. دراسة (Cavalla and Majnoni, 2001) بعنوان:

"Do Banks Provision for Bad Loans in Good Time ? Empirical Evidence and Policy Implications".

هدفت الدراسة الى التعرف على ما اذا كانت البنوك التجارية تهتم بعمل المخصصات اللازمة للتسهيلات المصرفية في أوقات الرخاء والتحوط للخسائر المتوقعة في محافظها الائتمانية في أوقات الركود الاقتصادي. وقد قام الباحثان باجراء الدراسة على عينة من البنوك الكبيرة بلغ عددها 1176 بنكا في 36 دولة وقد وجد الباحثان أن هناك علاقة قوية وفعالة بين حجم

مخصصات القروض المشكوك في تحصيلها وحجم أرباح البنوك قبـل احتسـاب الضـرائب وتوزيعات الأرباح في الدول الكبرى.

وقد خلص الباحثان من خلال الدراسة أنه يمكن تخفيض الاثار السلبية التي تؤثر على رأسمال البنك بسبب خسائر القروض المتعثرة الناجمة عن التقلبات الموسمية في الاقتصاد من خـلال خلق نوع من التوازن بين متطلبات الجهات الرقابية (البنوك المركزية) ومتطلبات المساهمين من جهة وبين سياسة البنك في مجال أخذ المخصصات اللازمة لمواجهة القروض المتعثرة من جهة أخرى.

3. دراسة (Sugiura, 2002) بعنوان:

"There is no silver bullet to solve the problem of nonperforming loans in Japan".

تم اجراء هذه الدراسة على مجموعة من البنوك اليابانية من خلال دراسة القطاع المصـرفي الياباني، وهدفت الدراسة الى التعرف على أسباب تفاقم مشكلة القروض المتعثرة في اليابـان، وقد خلصت الدراسة الى أهم أسباب المشكلة هو التقلبات الحادة في أسعار الأسـهم والأوراق المالية، وكذلك التذبذب والتغير الشديد في الملائة المالية الاقتراضية للشركات.

4. دراسة (Baum Caglayan and Ozkan, 2006) بعنوان:

"The Uncertainty in The Transmission of Monetary Policy Effects on Bank Lending".

هدفت هذه الدراسة الى اعادة تقييم السلوك الاقراضي لدى البنوك التجاريـة فـي الولايـات المتحدة الأمريكية، اخذة بعين الاعتبار السياسة النقدية المتبعة في البلد، وكذلك التقلبات وعدم الاستقرار في السوق المالي المتمثل بالتذبذب المستمر بمعدلات الفوائد بين الحين والاخر.

وقد استخدمت هذه الدراسة بيانات ربع سنوية لقطاع البنوك في الولايات المتحدة الأمريكيـة خلال الفترة الواقعة بين 1986 – 2000 .

وقد أشارت نتائج الدراسة الى أن درجة الاضطراب والتقلب في معدلات الفائدة فـي السـوق المالي لها تأثيرات هامة وذات دلالة احصائية على حجم الاقراض، وتنقسم هذه التأثيرات الى أولية تبين أثر هذا المتغير وحده على الاقراض، وثانوية تبين دور هذا المتغير بالتفاعل مـع قوة ميزانية البنوك على الاقراض.

وقد خلصت الدراسة الى أن البنوك الصغيرة والمتوسطة الحجم تميل الى التوسع فـي حجـم اقراضها في أوقات الاضطرابات والتقلبات المرتفعة في السوق المالي، بينما حجـم اقـراض البنوك الكبيرة في ظل ادارة تستقطب الأقل مخاطرة.

3-5 ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

تتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بما يلي :

1. ركزت معظم الدراسات السابقة على النسب المالية فقط ومدى تأثيرها في ترشيد قرار الائتمان بينما تركز هذه الدراسة على عدة عوامل مؤثرة على قرار مـــنح الائتمان ومن ضمنها النسب المالية.
2. الربط بين سياسات منح الائتمان ومخصص الديون المشكوك في تحصيلها الأمر الذي لم يتم التطرق له سابقا حسب علم الباحث.

الفصل الرابع

منهجية الدراسة

4-1 مقدمة

4-2 منهجية الدراسة

4-3 مجتمع وعينة الدراسة

4-4 متغيرات الدراسة

4-5 فرضيات الدراسة

4-6 نموذج الدراسة

4-7 أداة الدراسة

الفصل الرابع

منهجية الدراسة

4-1 مقدمة

يتناول هذا الفصل المنهجية المستخدمة والتي يمكن من خلالها تحقيق أهداف الرسالة واختبار فرضياتها. حيث يعرض متغيرات الدراسة، ونموذج الرسالة وأساليب جمع البيانات والأساليب الاحصائية المستخدمة في تحليل البيانات، كما يتضمن عرضا لمجتمع وعينة الدراسة.

4-2 منهجية الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي باستعراض الأدب النظري المتعلق بالعوامل المؤثرة على قرار منح الائتمان ومدى تأثيرها على مخصص الديون المشكوك في تحصيلها في البنوك الأردنية، والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، وتوزيع مقياس على عينة الدراسة (الاستبانة).

4-3 مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من (26) بنكا تجاريا واستثماريا واسلاميا، تشكل جميع البنوك العاملة في الأردن. تم اختيار عينة عشوائية من مجتمع الدراسة وبلغت (17) بنكا (مرفق ملحق رقم (6) بقائمة البنوك مع العلم أن البنوك المظللة تشكل عينة الدراسة). تم توزيع (185) استبانة استرد منها (125) استبانة وتم استبعاد (20) استبانة لعدم صلاحيتهم للتحليل مع العلم بأنه كان من ضمن الاستبانات التي تم استبعادها كامل الاستبانات الموزعة على بنك عودة و City

Bank، وبذلك أصبحت عينة الدراسة مكونة من (105) استبانة، وذلك ما نسبته (65%) من مجتمع الدراسة.

4-4 متغيرات الدراسة

ان أحد أهداف الدراسة هو دراسة العلاقة بين العوامل المؤثرة على قـــرار مـــنح الائتمـــان ومخصص الديون المشكوك في تحصيلها. فالمتغير التابع هو مخصص الديون المشكوك فـــي تحصيلها والمتغيرات المستقلة هي العوامل المؤثرة على قرار منح الائتمان.

4-4-1 المتغيرات المستقلة: العوامل المؤثرة على قرار منح الائتمان

يوجد سبعة عوامل مؤثرة على قرار منح الائتمان وردت بالأدبيات السابقة وتـــم توضـــيحها بالفصل السابق وهي:

1. الصفات الشخصية للمقترض.
2. قدرة العميل على انتاج تدفقات نقدية.
3. نسب الرفع المالي.
4. تحليل الظروف الاقتصادية والصناعية.
5. تحليل معدل تغطية الضمانات.
6. تعليمات البنك المركزي.
7. سياسة منح الائتمان في البنك المعني.

4-4-2 المتغير التابع: مخصص الديون المشكوك في تحصيلها

قامت الدراسة بالرجوع الى قائمة المركز المالي للبنوك التي كانت ضمن عينة الدراسة، وتـــم احتساب متوسط نسبة المخصص الى محفظة التسهيلات لكل بنك من عينة الدراسة وذلك عن سنة (2007 ، 2008 ، 2009) وذلك للاختلاف الكبير بحجم محافظ التسهيلات لهذه البنوك، فأخذ المخصص بشكل مطلق ولسنة واحدة سيكون مضلل بالتحليل الاحصائي، لذلك فقــد تــم أخذ نسبة المخصص الى محفظة التسهيلات، وتم أخذ المتوســط لــثلاث ســنوات لتجــاوز الفروقات السنوية وتداخل مخصصات القروض المتعثرة عن السنة السابقة.

4-5 فرضيات الدراسة

بناء على متغيرات الدراسة المستقلة واحتمالية تأثيرها على مخصص الديون المشــكوك فـــي تحصيلها، فقد تم التطرق الى أغلب هذه العوامل في الدراسات السابقة مثل دراسة (الصرايرة، 2009) ودراسة (الخزاعلي، 2000) ودراسة (الداود، 2000) وتم الوصول الـــى علاقـــات واستنتاجات تثبت أن هذه المتغيرات لها علاقة بتعثر التسهيلات الائتمانية والتي تم تعريفها في الدراسات السابقة مثل دراسة (الصرايرة،2009) ودراسة (الخزاعلي، 200) على أنها "تلــك الديون التي عجز فيها المقترضون عن سدادها في تواريخ الاستحقاق المتوقعة، وذلــك امــا بسبب عدم الرغبة في ذلك، أو لسبب عدم تمكن المقترض من الوفاء بسبب حدث غير متوقع" وقد ورد بتعليمات تصنيف التسهيلات الائتمانية واحتساب مخصص التدني واحتساب المخاطر المصرفية العامة رقم (2009/47) الوارد من البنك المركزي بأنه يتم تصــنيف التســهيلات الائتمانية بعد وجود مستحقات لأصل التسهيلات الائتمانية و/أو فوائدها لفترة تزيد عن (60)

يوما، وبالتالي فان التسهيلات الائتمانية المتعثرة لها تأثير مباشر على مخصص الديون المشكوك بتحصيلها، وبناء على ذلك فقد تم صياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى:

يقوم مسؤولو ادارة الائتمان بالبنوك الأردنية بالتركيز على الصفات الشخصية للمقترض وذلك لترشيد قرار منح التسهيلات الائتمانية.

الفرضية الثانية:

يقوم مسؤولو ادارة الائتمان بالبنوك الأردنية بتحليل قدرة العميل على انتاج تدفقات نقدية كافية من العمليات التشغيلية للمشروع وذلك لترشيد قرار منح التسهيلات الائتمانية.

الفرضية الثالثة:

يستخدم مسؤولو ادارة الائتمان بالبنوك الأردنية نسب الرفع المالي في ترشيد قرار منح التسهيلات الائتمانية.

الفرضية الرابعة:

يقوم مسؤولو ادارة الائتمان بالبنوك الأردنية بتحليل الظروف الاقتصادية والصناعية التي تحكم بيئة العمل التي يعمل بها العميل طالب الائتمان وذلك لترشيد قرار منح التسهيلات الائتمانية.

الفرضية الخامسة:

يقوم مسؤولو ادارة الائتمان بالبنوك الأردنية بتحليل معدل تغطية الضمانات لاصل الدين والفوائد المترتبة عليه وذلك لترشيد قرار منح التسهيلات الائتمانية.

الفرضية السادسة:

يقوم مسؤولو ادارة الائتمان بالبنوك الأردنية بمراعاة تعليمات البنــك المركــزي والخاصــة بقرارات منح الائتمان.

الفرضية السابعة:

يقوم مسؤولو ادارة الائتمان بالبنوك الأردنية بمراعاة سياسة الائتمان للبنك المــانح للتســهيل وذلك لترشيد قرار منح التسهيلات الائتمانية.

الفرضية الثامنة:

يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين الصفات الشخصية للمقترض وبين مخصــص الــديون المشكوك في تحصيلها.

الفرضية التاسعة :

يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين تحليل قدرة العميل على انتاج تدفقات نقدية كافيــة مــن العمليات التشغيلية للمشروع وبين مخصص الديون المشكوك في تحصيلها.

الفرضية العاشرة :

يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين استخدام نسب الرفع المالي وبــين مخصــص الــديون المشكوك في تحصيلها.

الفرضية الحادية عشرة :

يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين تحليل الظروف الاقتصادية والصناعية التي تحكم بيئــة العمل_التي يعمل بها طالب الائتمان وبين مخصص الديون المشكوك في تحصيلها.

الفرضية الثانية عشرة :

يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين تحليل معدل تغطية الضمانات لأصـــل الـــدين والفوائـــد المترتبة عليه وبين مخصص الديون المشكوك في تحصيلها.

الفرضية الثالثة عشرة :

يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين مراعاة تعليمات البنك المركزي والخاصة بقرارات منح الائتمان وبين مخصص الديون المشكوك في تحصيلها.

الفرضية الرابعة عشرة :

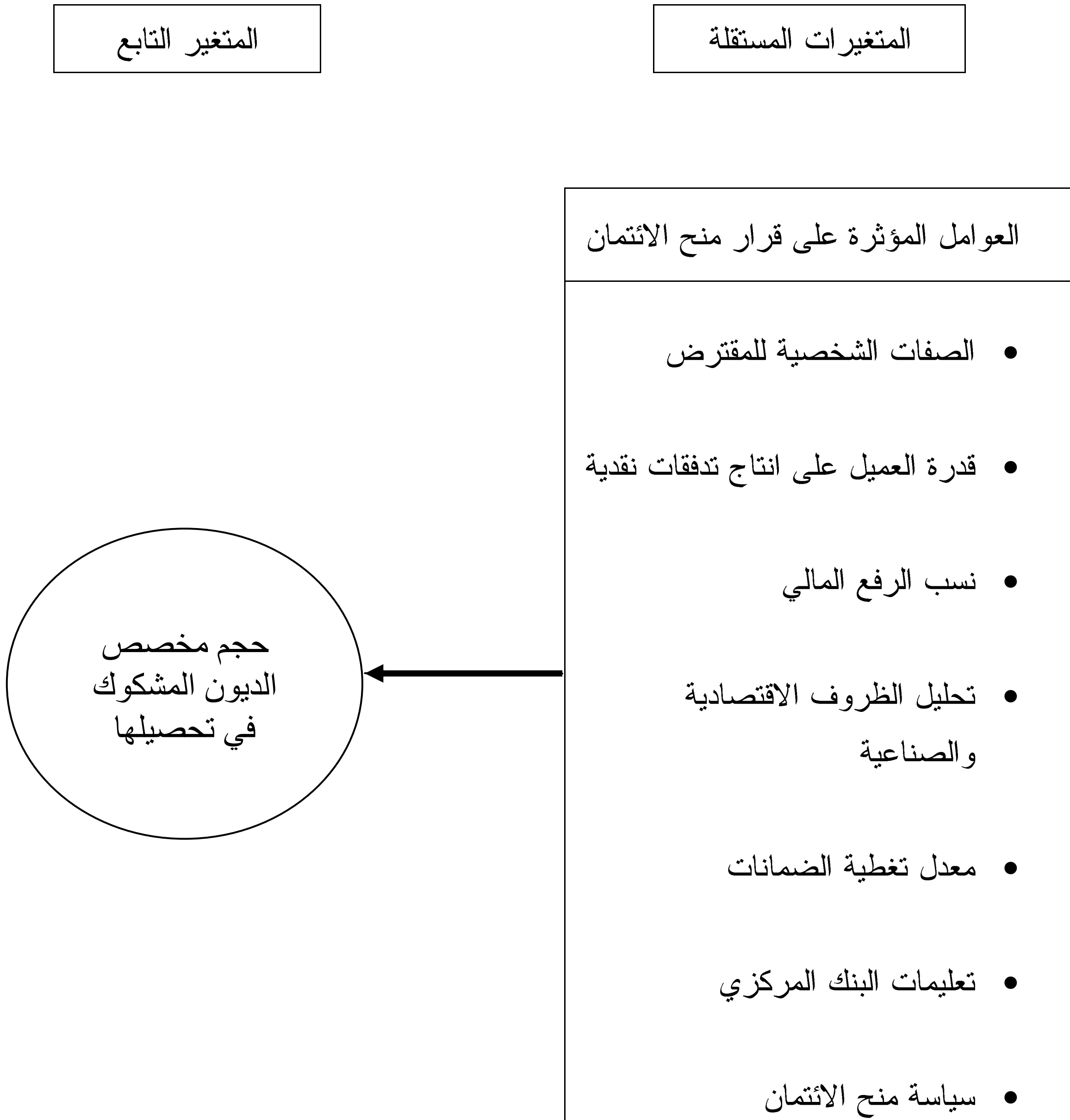
يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين سياسة منح الائتمان ومخصص الديون المشـــكوك فـــي تحصيلها.

4-6 نموذج الدراسة

تم بناء نموذج الدراسة بعد دراسة الأدبيات النظرية والعملية لمخصص الديون المشكوك فـــي تحصيلها. وبناء عليه تم افتراض وجود علاقة بين مخصص الديون المشكوك في تحصـــيلها وبعض العوامل المؤثرة على قرار منح الائتمان في البنوك الأردنية.

ويبين الجدول (4-1) النموذج المستخدم بهذه الدراسة، حيث يبين العلاقـــة بـــين متغيـــرات الدراسة.

جدول (4-1): نموذج الدراسة



4-7 أداة الدراسة

تشتمل أداة الدراسة (الاستبانة) على جزأين:

الجزء الأول:خاص بفقرات المعلومات الديموغرافية وهذا الجزء مكون من (5) أسئلة تمثل متغيرات الدراسة.

أما الجزء الثاني: خاص بالفقرات التي تقيس الصفات الشخصية للمقترض وقدرة العميل على انتاج تدفقات نقدية ونسب الرفع المالي وتحليل الظروف الاقتصادية والصناعية ومعدل تغطية الضمانات وتعليمات البنك المركزي وسياسة منح الائتمان. مستخدما مقياس (ليكرت Likert) الخماسي الذي يحتسب أوزان تلك الفقرات على النحو التالي:

1. (دائما) ويمثل (5 درجات).
2. (غالبا) ويمثل (4 درجات).
3. (احيانا) ويمثل (3 درجات).
4. (نادرا) ويمثل (2 درجة).
5. (ابدا) ويمثل (1 درجة).

وزعت فقرات الاستبانة على (49) سؤالا لتشمل العوامل المؤثرة على قرار منح الائتمان وذلك على النحو التالي:

1. الفقرات من (1-6) وتقيس الصفات الشخصية للمقترض.
2. الفقرات من (7-17) وتقيس قدرة العميل على انتاج تدفقات نقدية.
3. الفقرات من (18-24) وتقيس استخدام المصرف لنسب الرفع المالي.
4. الفقرات (25-30) وتقيس(تحليل الظروف الاقتصادية والصناعية من قبل المصرف).

5. الفقرات (31–33) وتقيس (تحليل معدل تغطية الضمانات لأصل الدين والفوائد).

6. الفقرات (34–41) وتقيس (مراعاة تعليمات البنك المركزي والخاصة بقرارات مـــنح الائتمان).

7. الفقرات (42–49) وتقيس (مراعاة المصرف لسياسته الائتمانية).

مرفق بالملحق رقم (6) أداة جمع البيانات، مع العلم بأنه تم توزيع مجموعة من الاســـتبانات على عدد من المحكمين ذوي العلاقة والمعرفة والتخصص في مجال التســـهيلات الائتمانيـــة لأخذ ملاحظاتهم وذلك قبل توزيع الاستبانة بشكلها النهائي على أفراد عينة الدراسة.

4-8 الأساليب الاحصائية المستخدمة

تم استخدام الرزم الاحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) لاجراء التحليل الاحصائي للاجابة عن تساؤلات الدراسة واختبار فرضياتها، وذلك على النحو التالي:

- الاختبارات الوصفية مثل (Frequencies Percent) للتعرف على خصائص مجتمع الدراسة، و المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية (Std. Deviation, Means) لتحليل فقرات الاستبانة وترتيبها حسب أهميتها بالاعتماد على متوسطاتها الحسابية للاجابة عن أسئلة الدراسة.
- اختبار (Regression) و اختبار (Correlation) لاختبار فرضيات الدراسة الرئيسية والفرضيات المتفرعة منها.

الفصل الخامس

تحليل النتائج

5-1 مقدمة

5-2 اختبار الثبات

5-3 التحليل الوصفي

5-3-1 توزيع أفراد عينة الدراسة

5-3-2 خصائص متغيرات الدراسة المستقلة

5-3-3 خصائص المتغير التابع

5-4 اختبار فرضيات الدراسة

5-4-1 اختبار الفرضيات المتعلقة بالعوامل المؤثرة على قرار منح الائتمان

5-4-2 اختبار الفرضيات المتعلقة بالعلاقة بين العوامل المؤثرة على قرار منح الائتمان ومخصص الديون المشكوك في تحصيلها

الفصل الخامس

تحليل النتائج

5-1 مقدمة

يهدف هذا الفصل الى تحليل البيانات من خلال استخدام أساليب الاحصاء الوصفي واختبار الفرضيات التي تمت صياغتها في فصل المنهجية من خلال استخدام الاختبارات الاحصائية الملائمة لكل فرضية.

5-2 اختبار الثبات

لقد تم استخدام (كرونباخ ألفا) لقياس مدى ثبات أداة القياس حيث بلغت قيمة ∝ =94.2% وهي نسبة ممتازة كونها أعلى من النسبة المقبولة 60% (Malhotra and Birks, 2000).

5-3 التحليل الوصفي

ان عمل تحليل وصفي استكشافي لبيانات ومتغيرات الدراسة قبل الدخول مباشرة الى الأدوات الاحصائية لاختبار الفرضيات يحقق المزايا التالية:

- التعرف على خصائص ونوعية البيانات التي تم تجميعها.
- يساعد على فهم أفضل للبيانات.
- التعامل الأولي مع البيانات مما يؤدي الى اختبارها بشكل معمق قبل اختبار الفرضيات.
- يسهل استكشاف الأخطاء والقيم الشاذة ان وجدت.

5-3-1 توزيع أفراد عينة الدراسة

بحسب ما تم ذكره سابقا بفصل منهجية الدراسة فقد تم استرداد (105) استبانة صالحة للتحليل وتم عمل تحليل وصفي لأفراد عينة الدراسة، وتبين الاتي:

5-3-1-1 المؤهل العلمي

يبين الجدول (5-1) المؤهلات العلمية لأفراد عينة الدراسة، حيث يبين نسبة وتكرار كل مؤهل علمي والوسط الحسابي لهذا المؤهل.

جدول (5-1): التكرار والوسط الحسابي للمؤهل العلمي

المؤهل العلمي	تكرار	النسبة المؤوية %
دبلوم عالي فما فوق	2	1.9
بكالوريوس	70	66.7
ماجستير	30	28.6
دكتوراه	1	1
اخرى	2	1.9
المجموع	105	100

نلاحظ أن النسبة الكبرى من العينة من حملة البكالوريوس وهذا يتناسب ومتطلبات العمل المصرفي اذ ان 66.7% من العينة من حملة درجة البكالوريوس و 28.6% من العينة من حملة الماجستير، وهناك تقريبا 29% من عينة الدراسة من حملة شهادة الدراسات العليا. وهذا يدل على أن أغلب أفراد العينة لديهم المعرفة والمؤهل الكافي للاجابة على الاستبانة.

5-3-1-2 التخصص

يبين الجدول (5-2) التخصص العلمي لأفراد عينة الدراسة، حيث يبين نسبة وتكرار كل تخصص من التخصصت العلمية.

جدول (5-2): التكرار والوسط الحسابي للتخصص العلمي

التخصص	تكرار	النسبة المؤوية %
محاسبة	27	25.7
مالية	39	37.1
ادارة اعمال	23	21.9
اقتصاد	5	4.8
اخرى	11	10.5
المجموع	105	100

نلاحظ أن 62.8% من العينة من حملة تخصص محاسبة ومالية وهذه نسبة جيدة و تتوفق مع متطلبات العمل المصرفي، وظهر أن 21.9% من العينة من حملة إدارة الأعمـــال والبـــاقي اقتصاد وتخصصات أخرى.

5-3-1-3 الوظيفة

يبين الجدول (5-3) أن أغلب الأشخاص الذين أجابوا على الاستبانة (حوالي 88%) هم مـــن الجهات المؤهلة والتي لديها المعرفة الكافية للاجابة عن أسئلة الاستبانة، الأمر الذي يزيد من دقة البيانات التي تم جمعها.

جدول (5-3): التكرار والوسط الحسابي للوظيفة

الوظيفة	تكرار	النسبة المؤوية %
مدير ائتمان	38	36.2
موظف ائتمان	51	48.6
أخرى	16	15.2
المجموع	105	100

5-3-1-4 عدد سنوات الخبرة

يبين الجدول (5-4) عدد سنوات الخبرة في مجال العمل الحالي لأفراد عينة الدراسة.

جدول (5-4): التكرار والوسط الحسابي لعدد سنوات الخبرة في مجال العمل الحالي

عدد سنوات الخبرة في مجال عملك الحالي	تكرار	النسبة المؤوية %
أقل من 3 سنوات	13	12.4
3 – أقل من 6	30	28.6
6 – أقل من 9 سنوات	16	15.2
9 – أقل من 12 سنة	11	10.5
12 سنة فأكثر	35	33.3
المجموع	105	100

نلاحظ أن 12.4% من العينة تقل خبرتهم عن 3 سنوات، 33.3 % من أفراد عينة الدراسة تزيد خبرتهم عن 12 سنة، ويتبين لنا أن 59% من عينة الدراسة تزيد خبرتهم عن 6 سنوات، وهذه النسب جيدة لغاية زيادة الدقة الكافية والمصداقية العالية للبيانات التي تم جمعها.

5-3-1-5 الشهادات المهنية

يبين الجدول (5-5) الشهادات المهنية لأفراد عينة الدراسة.

جدول (5-5): التكرار والوسط الحسابي للشهادات المهنية

الشهادات المهنية	تكرار	النسبة المؤوية %
لا يوجد	76	72.4
CPA	–	–
CMA	3	2.9
CFA	–	–
أخرى	26	24.8
المجموع	105	100

نلاحظ أن 72.4% من العينة ليست لديهم شهادات مهنية، و2.9% من العينة من حملة CMA والباقي شهادات أخرى، وهذا يدل أن هناك نقصا كبيرا في حملة الشهادات المهنية في القطاع المصرفي كشهادة CPA و CMA و CFA.

5-3-2 خصائص متغيرات الدراسة المستقلة

يوجد في هذه الدراسة نوعان من المتغيرات، الأول هو المتغير التابع وهو مخصص الديون المشكوك في تحصيلها، والثاني هو العوامل المؤثرة على قرار منح الائتمان وهي سبعة عوامل أخذت بعين الاعتبار بهذه الدراسة. وسيتم في هذا الجزء عرض نتائج الدراسة التي تم التوصل اليها من خلال الاجابة على أسئلة الاستبانة التي تم توزيعها على أفراد عينة الدراسة.

1. الصفات الشخصية للمقترض

يبين الجدول (5-6) مؤشرات الاحصاء الوصفي للصفات الشخصية للمقترض.

جدول (5-6): الصفات الشخصية للمقترض

رقم الفقرة	العوامل	وسط الحسابي	انحراف معياري	المستوى
1	معدل دوران الذمم الدائنة	4.2381	1.04259	مرتفع
2	متوسط أعمار الذمم الدائنة	4.1714	1.04198	مرتفع
3	عدد الشيكات المرتجعة وأسبابها	4.7429	.63592	مرتفع
4	منطقية طلب الائتمان وقدرة ورغبة العميل في التسديد	4.8667	.36864	مرتفع
5	سمعة العميل الأدبية والاجتماعية	4.8000	.57846	مرتفع
6	نسبة مساهمة العميل في المشروع ودرجة المخاطرة	4.6952	.55684	مرتفع
	متوسط كلي	4.5857	.50537	مرتفع

نلاحظ أن اتجاهات عينة الدراسة إيجابية نحو عامل الصفات الشخصية أعلاه وذلك لأن متوسطاتها الحسابية أكبر من متوسط أداة القياس(3)(*)، كما تبين أن الفقرة (4) لها أقل انحراف معياري بالاضافة الى أنها أكثر الفقرات موافقة وارتفاعا في مستوى التطبيق بينما الفقرة (2) هي أقل الفقرات موافقة ولها مستوى مرتفع في التطبيق وهذا يدل على وجود اتفاق مرتفع على هذه النقطة. كما يعكس المتوسط العام البالغ (4.5857) ارتفاع مستوى تطبيق المتغير، وتعطي هذه النتائج تفسيرا أوليا الى أن البنوك الأردنية تلتزم بتطبيق الفقرات المتعلقة بالصفات الشخصية للمقترض عند دراسة طلب العميل للحصول على تمويل.

2. قدرة العميل على انتاج تدفقات نقدية

يبين الجدول (5-7) مؤشرات الاحصاء الوصفي لقدرة العميل على انتاج تدفقات نقدية.

جدول (5-7): قدرة العميل على انتاج تدفقات نقدية

رقم الفقرة	العوامل	وسط الحسابي	انحراف معياري	المستوى
1	نسبة التداول	4.6000	.67368	مرتفع
2	نسبة النقدية	4.6095	.64294	مرتفع
3	نسبة السيولة السريعة	4.5619	.69232	مرتفع
4	معدل تغطية فوائد الدين	4.5238	.68071	مرتفع
5	معدل دوران الذمم المدينة	4.6190	.59454	مرتفع
6	متوسط فترة تحصيل الذمم المدينة	4.5905	.61543	مرتفع
7	معدل دوران المخزون	4.6095	.61230	مرتفع
8	متوسط فترة التخزين	4.3429	.80657	مرتفع
9	معدل دوران اجمالي الموجودات	4.1905	.97167	مرتفع
10	معدل دوران الموجودات الثابتة	3.9905	1.14770	مرتفع

(*) متوسط أداة القياس = $\frac{5+4+3+2+1}{5} = \frac{15}{5} = 3$

رقم الفقرة	العوامل	وسط الحسابي	انحراف معياري	المستوى
1	نسبة التداول	4.6000	.67368	مرتفع
2	نسبة النقدية	4.6095	.64294	مرتفع
3	نسبة السيولة السريعة	4.5619	.69232	مرتفع
4	معدل تغطية فوائد الدين	4.5238	.68071	مرتفع
5	معدل دوران الذمم المدينة	4.6190	.59454	مرتفع
6	متوسط فترة تحصيل الذمم المدينة	4.5905	.61543	مرتفع
11	المصاريف التشغيلية على المبيعات	4.2286	1.00247	مرتفع
	متوسط كلي	4.4424	.57483	مرتفع

نلاحظ أن اتجاهات عينة الدراسة إيجابية نحو عوامل قدرة العميل على انتاج تـدفقات نقديـة (المتوسط الكلي) وذلك لأن متوسطاتها الحسابية أكبر من متوسط أداة القيـاس(3)، كمـا أن معدل دوران الموجودات الثابتة (فقرة رقم 10) هي أقل الفقرات موافقة، بينما معـدل دوران الذمم المدينة (فقرة رقم 5) لها أقل انحراف معياري بالاضافة الى أنها أكثر الفقرات موافقـة وهذا يدل على وجود اتفاق مرتفع على هذه النقطة. ويعكس المتوسط الكلي ارتفاع مسـتوى تطبيق هذا المتغير بمعدل (4.4424)، وتعطي هذه النتائج تفسيرا أوليا الى أن البنوك الأردنية تقوم بتحليل قدرة العميل على انتاج تدفقات نقدية عند دراسة طلب العميـل للحصـول علـى تمويل.

3. نسب الرفع المالي

يبين الجدول (5-8) مؤشرات الاحصاء الوصفي لاستخدام نسب الرفع المالي.

جدول (5-8): نسب الرفع المالي

رقم الفقرة	العوامل	وسط الحسابي	انحراف معياري	المستوى
1	نسب المديونية	4.8667	.41756	مرتفع
2	نسب الملكية	4.6190	.64123	مرتفع
3	نسبة الدين الى مجموع الاصول	4.6476	.66479	مرتفع
4	نسبة الحقوق الى الأصول الثابتة	4.3905	.91457	مرتفع
5	سياسات توزيع الأرباح	3.7143	1.10692	مرتفع
6	امكانيات زيادة رأس المال ومصادرها	3.7143	1.12416	مرتفع
7	الاهتمام بالهيكل الرأسمالي والتمويل للعميل ومدى اعتماده على التمويل الخارجي	4.4000	.77955	مرتفع
	متوسط كلي	4.3361	.54614	مرتفع

نلاحظ أن اتجاهات عينة الدراسة إيجابية نحو عوامل نسب الرفع المالي أعلاه (المتوسط الكلي) وذلك لأن متوسطاتها الحسابية أكبر من متوسط أداة القياس(3)، كما أن عامل نسب المديونية (الفقرة رقم 1) لها أقل انحراف معياري بالاضافة الى أنها أكثر الفقرات موافقة بمتوسط حسابي يبلغ (4.8667) وهذا يدل على وجود اتفاق مرتفع على هذه النقطة، بينما سياسات توزيع الأرباح (فقرة رقم 5) وامكانيات زيادة رأس المال ومصادرها (فقرة رقم 6) هما أقل العوامل موافقة بمتوسط حسابي (3.7143)، كما أن المتوسط الكلي البالغ (4.3361) مرتفع وهذا يعكس ارتفاع مستوى تطبيق هذا التغير، وهذا يعطينا انطباعا أوليا بأن البنوك بالأردن تستخدم نسب الرفع المالي عند دراسة طلب العميل للحصول على تمويل.

4. تحليل الظروف الاقتصادية والصناعية

يبين الجدول (5-9) مؤشرات الاحصاء الوصفي لتحليل الظروف الاقتصادية والصناعية.

جدول (5-9): تحليل الظروف الاقتصادية والصناعية

رقم الفقرة	العوامل	وسط الحسابي	انحراف معياري	المستوى
1	**العائد على المبيعات**	**4.5619**	**.71956**	**مرتفع**
2	**العائد على الحقوق**	**4.4000**	**.82741**	**مرتفع**
3	**العائد على الموجودات**	**4.3619**	**.87841**	**مرتفع**
4	**معدل نمو مجمل الربح**	**4.4190**	**.79398**	**مرتفع**
5	**تحليل الظروف الاقتصادية والصناعية العامة التي تحكم بيئة عمل العميل (التضخم ، التشريعات القانونية...).**	**4.2190**	**.85464**	**مرتفع**
6	**تحليل الظروف الاقتصادية والصناعية الخاصة التي تحكم بيئة عمل العميل (المنافسة ، الموردين...).**	**4.3238**	**.79051**	**مرتفع**
	متوسط كلي	**4.3810**	**.61703**	**مرتفع**

يتبين لنا أن اتجاهات عينة الدراسة إيجابية نحو عامل تحليل الظروف الاقتصادية والصناعية (المتوسط الكلي) وذلك لأن متوسطاتها الحسابية أكبر من متوسط أداة القياس(3)، كما يظهر لنا أن العائد على المبيعات (فقرة رقم 1) له أقل انحراف معياري بالاضافة الى أنه أكثر العوامل موافقة وهذا يدل على وجود اتفاق مرتفع على هذه النقطة، بينما تحليل الظروف الاقتصادية والصناعية العامة التي تحكم بيئة عمل العميل هي أقل العوامل موافقة، كما أن المتوسط الكلي البالغ (4.3810) يعكس موافقة العينة على هذا العامل، وهذا يعطينا انطباعا أوليا بأن البنوك بالأردن تقوم بتحليل الظروف الاقتصادية والصناعية لبيئة عمل العميل طالب التسهيلات الائتمانية وذلك في مرحلة دراسة طلب التمويل.

5. معدل تغطية الضمانات

يبين الجدول (5-10) مؤشرات الاحصاء الوصفي لمعدل تغطية الضمانات.

جدول (5-10):معدل تغطية الضمانات

رقم الفقرة	العوامل	وسط الحسابي	انحراف معياري	المستوى
1	تغطية الأرباح لفوائد الائتمان	4.2476	1.01698	مرتفع
2	تغطية الضمانات لفوائد وأقساط القرض	4.5048	.78598	مرتفع
3	تغطية الضمانات للمدفوعات الثابتة	4.0762	1.08924	مرتفع
	المتوسط الكلي	4.2762	.78645	مرتفع

نلاحظ أن اتجاهات عينة الدراسة إيجابية نحو معدل تغطية الضمانات وذلك لأن متوسطاتها الحسابية أكبر من متوسط أداة القياس(3)، كما أن نسبة تغطية الضمانات لفوائد وأقساط القروض (فقرة رقم 2) لها أقل انحراف معياري بقيمة (.78598) بالاضافة الى أنها أكثر العوامل موافقة وهذا يدل على وجود اتفاق مرتفع على هذه النقطة، وأما تغطية الضمانات للمدفوعات الثابتة (فقرة رقم 3) هي أقل العوامل موافقة، كما أن المتوسط الكلي يعكس موافقة العينة على هذا العامل، وهذا يعطينا تفسيرا أوليا بأن البنوك بالأردن تقوم بتحليل معدل تغطية الضمانات للعميل طالب التسهيلات الائتمانية وذلك في مرحلة دراسة طلب التمويل.

6. تعليمات البنك المركزي

يبين الجدول (5-11) مؤشرات الاحصاء الوصفي لتعليمات البنك المركزي.

جدول (5−11): تعليمات البنك المركزي

رقم الفقرة	العوامل	وسط الحسابي	انحراف معياري	المستوى
1	**هنالك دور لصرامة البنك المركزي مع البنوك المخالفة لتعليمات وشروط التسهيلات الائتمانية في الحد من تجاوزات البنوك التجارية**	**4.6667**	**.53109**	**مرتفع**
2	**البنك المركزي يقوم بمسائلة البنوك المخالفة للتعليمات بشكل فوري**	**4.3905**	**.84915**	**مرتفع**
3	**البنك المركزي يقوم بتحديث وتطوير التشريعات البنكية سعيا لحل مشكلة التعثر الموجودة في القطاع المصرفي الاردني**	**4.3429**	**.73155**	**مرتفع**
4	**يقوم البنك المركزي بالتفتيش الدوري على البنوك سعيا لاكتشاف ايه تجاوزات من قبل البنوك ، وبالتالي اتخاذ الاجراءات المناسبة.**	**4.6952**	**.52116**	**مرتفع**
5	**البنك المركزي يقوم بالتدخل في البنوك لتحديد الائتمان وتوجيهه كما ونوعا**	**4.0000**	**1.03775**	**مرتفع**
6	**البنك المركزي يحدد نسب الاحتياطي والفوائد ونسب السيولة والضمانات لدى البنوك سعيا للحد من المغالاة بمنح التسهيلات الائتمانية**	**4.4000**	**.93644**	**مرتفع**
7	**البنك المركزي يقوم بالتأكد من وجود نظام فعال للرقابة الداخلية لدى البنوك والتأكد من فعاليته في الرقابة على أعمال البنك.**	**4.5238**	**.70840**	**مرتفع**
8	**لجنة تفتيش البنك المركزي تطبق أساليب رقابية سعيا لمعرفة البنك المتعثر بشكل مبكر**	**4.3942**	**.85239**	**مرتفع**
9	**متوسط كلي**	**4.4255**	**.54681**	**مرتفع**

نلاحظ أن اتجاهات عينة الدراسة إيجابية نحو الفقرات أعلاه وذلك لأن متوسطاتها الحسابية أكبر من متوسط أداة القياس(3)، كما أن المتوسط الكلي البالغ (4.4255) يعكس ارتفاع مستوى تطبيق هذا المتغير، كما أن عامل قيام البنك المركزي بالتفتيش الدوري على البنوك سعيا لاكتشاف ايه تجاوزات من قبل البنوك (فقرة رقم 4) له أقل انحراف معياري بقيمة (.52116) بالاضافة الى أنه أكثر العوامل موافقة وهذا يدل على وجود اتفاق مرتفع على هذه النقطة، أما عامل قيام البنك المركزي بالتدخل في البنوك لتحديد الائتمان وتوجيهه كما ونوعا

(فقرة رقم 5) هو أقل العوامل موافقة. وهذا يعطينا تفسيرا أوليا بأن تعليمات البنك المركـــزي من العوامل المؤثرة على قرارات منح الائتمان في البنوك الأردنية.

7. سياسة منح الائتمان

يبين الجدول (5–12) مؤشرات الاحصاء الوصفي لسياسة منح الائتمان.

جدول (5–12): سياسة منح الائتمان

رقم الفقرة	العوامل	وسط الحسابي	انحراف معياري	المستوى
1	يقوم مسؤولو الائتمان بمراعاة سياسة الائتمان المحددة من قبل ادارة البنك	4.7714	.44413	مرتفع
2	يتوفر لدى البنك سياسة ائتمانية مقررة ومحددة في مجال التسهيلات المصرفية	4.7619	.49076	مرتفع
3	سياسة الائتمان مرنة بشكل كافي لتتوافق مع ظروف السوق	4.1429	.77743	مرتفع
4	ضعف الرقابة الداخلية أو الخارجية على عمليات التسهيلات يساهم بوجود انحرافات وتجاوزات في قسم التسهيلات	4.0381	.96997	مرتفع
5	هنالك كشف حسي وزيارات ميدانية للتأكد من استخدام المقترض للتمويل حسب الغرض الممنوح له	4.3333	.76795	مرتفع
6	يقوم قسم التسهيلات بدراسة طلب التسهيلات بتعمق حتى لو حصل طلب التسهيلات على توجيه الادارة العليا للبنك	4.4095	.84005	مرتفع
7	يطلب البنك من العميل توفير مصادر ثانوية للسداد بالرغم من توفر الضمانات الكافية لدى البنك	4.0476	.93419	مرتفع
8	يقوم البنك بالتحقق من صحة المستندات المقدمة من العميل وتدقيقها ، بغض النظر عن الضمانات المقدمة	4.6762	.59639	مرتفع
9	متوسط كلي	4.3976	.44525	مرتفع

نلاحظ أن اتجاهات عينة الدراسة إيجابية نحو عامل سياسة منح الائتمان وذلك لأن متوسطاتها الحسابية أكبر من متوسط أداة القياس(3)، كما أن المتوسط العام البـــالغ (4.3976) يعكـــس

مستوى تطبيق هذا المتغير، كما أن عامل مراعاة سياسة الائتمان المحددة مـن خـلال ادارة البنك (فقرة رقم 1)له أقل انحراف معياري بالاضافة الى أنه أكثر العوامل موافقة وهذا يـدل على وجود اتفاق مرتفع على هذه النقطة وهذا يعطينا تفسيرا أوليا بأن سياسة منح الائتمان من العوامل المؤثرة على قرارات منح الائتمان في البنوك الأردنية.

5-3-3 خصائص المتغير التابع

المتغير التابع وهو مخصص الديون المشكوك في تحصيلها والموضحة قيمه بالجدول (5-13) وذلك عن سنة (2007 ، 2008 ، 2009) للبنوك أفراد عينة الدراسة، وقد تم احتساب متوسط نسبة المخصص الى محفظة التسهيلات لكل بنك من عينة الدراسة (انظر الملحق رقم 7).

جدول (5-13): مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها

رقم الفقرة	اسم البنك	نسبة المخصص
1	الأردن	0.05147
2	الاسكان	0.02655
3	الاردني الكويتي	0.01722
4	الاردني للاستثمار	0.05754
5	لبنان والمهجر	0.01066
6	التجاري الأردني	0.04308
7	الاتحاد	0.02308
8	العربي	0.02421
9	كابيتال بنك	0.04063
10	القاهرة عمان	0.06615
11	الاستثمار العربي	0.02768
12	سوسيتيه جنرال	0.03779
13	الاسلامي الاردني	0.01945
14	الأهلي الاردني	0.08831
15	العربي الاسلامي	0.01292
المتوسط العام لجميع البنوك		0.03644

نلاحظ أن المتوسط الحسابي لنسب مخصص الديون المشكوك في تحصيلها لعينة الدراسة 3.6% كما أن بنك لبنان والمهجر ذو أقل نسبة مخصص (1%)، أما البنك الأهلي ذو أكبر نسبة مخصص بالنسبة لأفراد عينة الدراسة (8.8%)، ويتبن لنا وجود تفاوت كبير بين نسب مخصصات البنوك (بين 1% الى 9%).

5-4 اختبار فرضيات الدراسة

ورد في فصل المنهجية فرضيات الدراسة وهي (14) فرضية قسمت الى قسمين:

1. الفرضيات المتعلقة بالعوامل المؤثرة على قرار منح الائتمان.
2. الفرضيات المتعلقة بوجود علاقة بين العوامل المؤثرة على قرار منح الائتمان ومخصص الديون المشكوك في تحصيلها.

وسيتم اختبار هذه الفرضيات باستخدام الاختبارات الاحصائية المناسبة حسب الفرضية وطريقة قياس المتغيرات. وتم تقسيم هذا الجزء من الفصل الى عنوانين فرعيين حسب تقسيم فرضيات الدراسة.

5-4-1 اختبار الفرضيات المتعلقة بالعوامل المؤثرة على قرار منح الائتمان

يحتوي هذا النوع من الفرضيات على أول 7 فرضيات متعلقة بمدى تطبيق العوامل المؤثرة على قرار منح الائتمان، وسيتم استخدام اختبار One sample t-test لاختبار مدى تطبيق العوامل المؤثرة على قرار منح الائتمان.

الفرضية الأولى:

H0: لا يقوم مسؤولو ادارة الائتمان بالبنوك الاردنية بالتركيز علـــى الصـــفات الشخصـــية للمقترض وذلك لترشيد قرار منح التسهيلات الائتمانية.

جدول (5−14): نتيجة اختبار One sample t-test المتعلقة باختبار الفرضية الأولى

SIG	نتيجة الفرضية العدمية H0
0.000	رفض

بعد الاطلاع على النتائج كما هي بالجدول (5−14) وكما هو بالملحق رقم (3) الى أن نتيجة Sig أقل من 5% وبالتالي فاننا نرفض الفرضية العدمية (H0)، وهذا يعني أن ادارة الائتمان بالبنوك الأردنية تقوم بدراسة الصفات الشخصية للعميل طالب الائتمان وذلك لترشيد قرار منح التمويل، وهذه النتيجة تتفق مع نتائج الدراسات السابقة بأن الصفات الشخصية للمقترضين هي من أهم العوامل المؤثرة على قرار منح الائتمان ومن هذه الدراسات دراسة (انجرو، 2006).

الفرضية الثانية:

H0: لا يقوم مسؤولوا ادارة الائتمان بالبنوك الأردنية بتحليل قدرة العميل على انتاج تـــدفقات نقدية كافية من العمليات التشغيلية للمشروع وذلك لترشيد قرار منح التسهيلات الائتمانية.

جدول (5−15): نتيجة اختبار One sample t-test المتعلقة باختبار الفرضية الثانية.

SIG	نتيجة الفرضية العدمية H0
0.000	رفض

يظهر كما هو موضح بالجدول (5−15) وكما هو بالملحق رقم (3) الى أن نتيجة Sig أقل من 5% وبالتالي فاننا نرفض الفرضية العدمية (H0)، وهذا يعني أن ادارة الائتمان بالبنوك الأردنية تقوم بتحليل قدرة العميل على انتاج تدفقات نقدية كافية من العمليات التشغيلية للمشروع وذلك لترشيد قرار منح التسهيلات الائتمانية. وهذه النتيجة تتفق مع نتائج الدراسات السابقة بأن قدرة العميل على تحقيق الدخل وانتاج تدفقات نقدية من أهم العوامل المؤثرة على قرار منح الائتمان ومن هذه الدراسات دراسة (طاشمان، 2005).

الفرضية الثالثة:

H0: لا يستخدم مسؤولو ادارة الائتمان بالبنوك الأردنية نسب الرفع المالي في ترشيد قرار منح التسهيلات الائتمانية.

جدول (5−16): نتيجة اختبار One sample t-test المتعلقة باختبار الفرضية الثالثة

SIG	نتيجة الفرضية العدمية H0
0.000	رفض

يظهر كما هو موضح بالجدول (5−16) وكما هو بالملحق رقم (3) الى أن نتيجة Sig أقل من 5% وبالتالي فاننا نرفض الفرضية العدمية (H0)، وهذا يعني بأن ادارة الائتمان بالبنوك الأردنية تقوم باستخدام نسب الرفع المالي وذلك لترشيد قرار منح التسهيلات الائتمانية. وهذه النتيجة تتفق مع نتائج الدراسات السابقة بأن نسب الرفع المالي والتعرف من خلالها على مصادر التمويل التي اعتمد عليها العميل في تمويل موجوداته من أهم العوامل المؤثرة على قرار منح الائتمان ومن هذه الدراسات دراسة (الصابر، 2005).

الفرضية الرابعة:

H0: لا يقوم مسؤولو ادارة الائتمان بالبنوك الاردنية بتحليل الظروف الاقتصادية والصناعية التي تحكم بيئة العمل التي يعمل بها العميل طالب الائتمان وذلك لترشيد قرار منح التسهيلات الائتمانية.

جدول (5−17): نتيجة اختبار One sample t-test المتعلقة باختبار الفرضية الرابعة

SIG	نتيجة الفرضية العدمية H0
0.000	رفض

بالاشارة الى النتيجة الموضحة في جدول (5−17) وكما هو بالملحق رقم (3) الى أن نتيجة Sig أقل من 5% وبالتالي فاننا نرفض الفرضية العدمية (H0)، وهذا يعني بأن ادارة الائتمان بالبنوك الأردنية تقوم بتحليل الظروف الاقتصادية والصناعية وذلك لترشيد قرار منح التسهيلات الائتمانية. وهذه النتيجة تتفق مع نتائج الدراسات السابقة بأن الظروف الاقتصادية والصناعية التي تحكم بيئة عمل طالب الائتمان لها تأثير كبير على قرار منح الائتمان ومن هذه الدراسات دراسة (الصرايرة، 2009).

الفرضية الخامسة:

H0: لا يقوم مسؤولو ادارة الائتمان بالبنوك الاردنية بتحليل معدل تغطية الضمانات لأصل الدين والفوائد المترتبة عليه وذلك لترشيد قرار منح التسهيلات الائتمانية.

جدول (5–18): نتيجة اختبار One sample t-test المتعلقة باختبار الفرضية الخامسة

SIG	نتيجة الفرضية العدمية H0
0.000	رفض

بالاشارة الى النتيجة الموضحة في جدول (5–18) وكما هو بالملحق رقم (3) الى أن نتيجة Sig أقل من 5% وبالتالي فاننا نرفض الفرضية العدمية (H0)، وهذا يعني أن ادارة الائتمان بالبنوك الأردنية تقوم بتحليل معدل تغطية الضمانات لأصل الدين والفوائد المترتبة عليه وذلك لترشيد قرار منح التسهيلات الائتمانية. وهذه النتيجة تتفق مع نتائج الدراسات السابقة بأن تحليل معدل تغطية الضمانات من أهم العوامل المؤثرة على قرار منح الائتمان ومن هذه الدراسات دراسة (الصابر، 2005).

الفرضية السادسة:

H0: لا يقوم مسؤولو ادارة الائتمان بالبنوك الأردنية بمراعاة تعليمات البنك المركزي والخاصة بقرارات منح الائتمان.

جدول (5–19): نتيجة اختبار One sample t-test المتعلقة باختبار الفرضية السادسة

SIG	نتيجة الفرضية العدمية H0
0.000	رفض

حسب النتيجة الواردة في جدول (5–19) وكما هو بالملحق رقم (3) الى أن نتيجة Sig أقل من 5% وبالتالي فاننا نرفض الفرضية العدمية (H0)، وهذا يعني أن مسؤولي ادارة الائتمان

بالبنوك الاردنية يقومون بمراعاة تعليمات البنك المركزي والخاصة بقرارات منح الائتمـــان. وهذه النتيجة تتفق مع نتائج الدراسات السابقة بأن تعليمات البنك المركــزي أحـــد العوامـــل المؤثرة على قرار منح الائتمان ومن هذه الدراسات دراسة (ابو عبيد، 2003).

الفرضية السابعة:

H0: لا يقوم مسؤولو ادارة الائتمان بالبنوك الاردنية بمراعاة سياسة الائتمان للبنـــك المـــانح للتسهيل وذلك لترشيد قرار منح التسهيلات الائتمانية.

جدول (5–20): نتيجة اختبار One sample t-test المتعلقة باختبار الفرضية السابعة

SIG	نتيجة الفرضية العدمية H0
0.000	رفض

كما يظهر في جدول (5–20) وكما هو بالملحق رقم (3) الى أن نتيجة Sig أقـــل مـــن 5% وبالتالي فاننا نرفض الفرضية العدمية (H0)، وهذا يعني أن مسؤولي ادارة الائتمان بـــالبنوك الاردنية يقومون بمراعاة سياسة الائتمان للبنك المانح للتسهيل وذلـــك لترشـــيد قـــرار مـــنح التسهيلات الائتمانية. وهذه النتيجة تتفق مع نتائج الدراسات السابقة بأن السياسة الائتمانية أحد أهم العوامل المؤثرة على قرار منح الائتمان ومن هذه الدراسات دراسة (الصرايرة، 2009).

5-4-2 اختبار الفرضيات المتعلقة بالعلاقة بين العوامل المؤثرة على قرار منح الائتمان ومخصص الديون المشكوك في تحصيلها

يحتوي هذا النوع من الفرضيات على 7 فرضيات (فرضيات 8-14) متعلقة بمـدى علاقـة العوامل المؤثرة على قرار منح الائتمان مع مخصص الديون المشكوك في تحصيلها، وسـيتم استخدام اختبار الانحدار المتعدد لاختبار علاقة العوامل المؤثرة على قرار منح الائتمان مـع مخصص الديون المشكوك في تحصيلها. ويبين الجدول (5-21) نتـائج الانحـدار المتعـدد المستخدم لاختبار هذه الفرضيات

الجدول (5-21): نتيجة اختبار الانحدار المتعدد لتأثير العوامل المؤثرة على قرار مـنح الائتمان على مخصص الديون المشكوك في تحصيلها.

رقم الفقرة	العوامل	Beta	Sig	r	r^2
1	الصفات الشخصية للمقترض	-.113	.381	.249	.062
2	قدرة العميل على انتاج تدفقات نقدية	.018	.908		
3	نسب الرفع المالي	.033	.810		
4	تحليل الظروف الاقتصادية الصناعية	.257	.060		
5	معدل تغدية الضمانات	-.198	.161		
6	تعليمات البنك المركزي	-.080	.530		
7	سياسة منح الائتمان	.019	.879		

لقد تم قبول جميع الفرضيات العدمية من (8-14) وكمـا هـو موضـح بالجـدول (5-21) وبالملحق رقم (5) الى أن نتيجة Sig أكبر من 5% وبالتالي فاننا نقبل الفرضـيات العدميـة (H0) السبعة، وهذا يعني أنه لايوجد علاقة بين العوامل المؤثرة على قرار مـنح الائتمـان ومخصص الديون المشكوك في تحصيلها.

ولتأكيد نتائج الانحدار المتعدد، وبسبب ضعف النموذج كما هو موضح في قيمة r^2 في الجدول (5-21)، تم استخدام معامل الارتباط Pearson`s r (أنظر ملحق 4)، حيث ظهرت النتائج مطابقة بضعف الارتباط بين المتغيرات المستقلة والتابعة وعدم وجود علاقة ذات دلالة احصائية.

تختلف نتائج هذه الدراسة عن الدراسات السابقة التي أثبتت وجود علاقة بين العوامل السبعة المؤثرة على قرار منح الائتمان والتعثر مثل دراسة (الصرايرة، 2009) ودراسة (الخزاعلي، 2000) ودراسة (الداود، 2000).

وتجدر الاشارة للمرة الثانية أن الدراسات السابقة بحثت العلاقة بين العوامل التي تؤثر على قرار منح الائتمان وبين التعثر وليس مخصص الديون المشكوك في تحصيلها، وأنه تم الافتراض بهذه الدراسة أن التعثر مرتبط بشكل مباشر بالمخصص لأنه ورد بتعليمات تصنيف التسهيلات الائتمانية واحتساب مخصص التدني واحتساب المخاطر المصرفية العامة رقم (2009/47) الوارد من البنك المركزي بأنه يتم تصنيف التسهيلات الائتمانية بعد وجود مستحقات لأصل التسهيلات الائتمانية و/أو فوائدها لفترة تزيد عن (60) يوما، وبالتالي فان التسهيلات الائتمانية المتعثرة لها تأثير مباشر على مخصص الديون المشكوك بتحصيلها. وبالتالي فانه يمكن تفسير عدم وجود علاقة بين العوامل التي تم دراستها ومخصص الديون المشكوك في تحصيلها بعدة احتمالات منها:

1. قيام مسؤولو الائتمان بالبنوك الأردنية بعمل الدراسات الكافية عن العميل طالب الائتمان سواء من دراسة صفاته الشخصية أم تحليل قدرته على انتاج تدفقات نقدية...الخ (حسب العوامل المؤثرة على قرار منح الائتمان التي تم ذكرها بالدراسة) ولكن قرار منح الائتمان من عدمه يتم من قبل مدير الائتمان متجاهلا في بعض

الحالات الدراسية الائتمانية التي قام بها موظفو الائتمان، ويتم منح التسهيلات ضمن معايير غير سليمة.

2. من الممكن أنه يتم منح الائتمان ضمن معايير سليمة 100% ولكن لا يـــتم احتســـاب مخصص الديون المشكوك في تحصيلها حسب تعليمات البنك المركزي، بحيث لا يتم ربط القروض المتعثرة بالمخصص.

الفصل السادس

النتائج والتوصيات

6-1 المقدمة

6-2 ملخص النتائج

6-3 التوصيات

الفصل السادس

النتائج والتوصيات

6-1 المقدمة

بعد التحليل التحصائي واختبار الفرضيات، سيتم في هذا الفصل تلخيص نتائج الدراسة ومضامينها واستعراض التوصيات اللازمة للأطراف ذات العلاقة.وسيتم عرض الملخص بناء على أهداف الدراسة التي تم استعراضها في الفصل الأول وفرضيات الدراسة التي تم استعراضها في الفصل الرابع، والتحليل الاحصائي الذي تم عرضه بالفصل الخامس.

6-2 ملخص النتائج

ويمكن تلخيص نتائج الدراسة بما يلي:

1. أظهرت الدراسة الى أن مسؤولي ادارة الائتمان بالبنوك الأردنية يقومون بالتركيز على الصفات الشخصية للمقترض.
2. أظهرت الدراسة الى أن مسؤولي ادارة الائتمان بالبنوك الأردنية يقومون بتحليل قدرة العميل على انتاج تدفقات نقدية كافية من العمليات التشغيلة للمشروع.
3. أظهرت الدراسة الى أن مسؤولي ادارة الائتمان بالبنوك الأردنية يقومون باستخدام نسب الرفع المالي في ترشيد قرار منح التسهيلات الائتمانية .
4. أظهرت الدراسة الى أن مسؤولي ادارة الائتمان بالبنوك الأردنية يقومون بتحليل الظروف الاقتصادية والصناعية التي تحكم بيئة العمل التي يعمل بها العميل طالب الائتمان.

5. أظهرت الدراسة الى أن مسؤولي ادارة الائتمان بالبنوك الأردنية يقومون بتحليل معدل تغطية الضمانات لاصل الدين والفوائد المترتبة عليه.
6. أظهرت الدراسة الى أن مسؤولي ادارة الائتمان بالبنوك الأردنية يقومون بمراعاة تعليمات البنك المركزي والخاصة بقرارات منح الائتمان.
7. أظهرت الدراسة الى أن مسؤولي ادارة الائتمان بالبنوك الأردنية يقومون بمراعاة سياسة الائتمان للبنك المانح للتسهيل.
8. أظهرت الدراسة الى أن العوامل المؤثرة على قرار منح الائتمان لا تؤثر على مخصص الديون المشكوك في تحصيلها.

يمكن تفسير عدم وجود علاقة بين العوامل المؤثرة على قرار منح الائتمان وبين المخصص بأن قرار الائتمان يتجاهل هذه العوامل أو أن بناء المخصص قد لا يتلاءم مع حجم القروض المتعثرة حسب تعليمات البنك المركزي.

6-3 التوصيات

1. ان سبب عدم وجود علاقة بين العوامل المؤثرة على قرار منح الائتمان ومخصص الديون المشكوك في تحصيلها من الممكن أن يعود الى وجود تجاوزات في منح التسهيلات الائتمانية لبعض العملاء ويعود السبب في هذا الأمر الى وجود ضعف بنظام الرقابة الداخلية والخارجية على ادارة منح الائتمان، وبناء على ذلك من الضروري دراسة قوة نظام الرقابة الداخلية والخارجية على ادارة منح الائتمان.
2. ان سبب عدم وجود علاقة بين العوامل المؤثرة على قرار منح الائتمان ومخصص الديون المشكوك في تحصيلها من الممكن أن يعود الى وجود تجاوزات في احتساب

مخصص الديون المشكوك في تحصيلها لدى بعض البنوك، وبالتالي فان قيمة المخصص لدى هذه البنوك لا تعكس حجم التعثر الموجود لديها، وبناء على ذلك فمن الضروري دراسة قوة نظام الرقابة الداخلية والخارجية على الدوائر المعنية المعنية باحتساب مخصص الديون المشكوك في تحصيلها.

3. ان سبب عدم وجود علاقة بين العوامل المؤثرة على قرار منح الائتمان ومخصص الديون المشكوك في تحصيلها من الممكن أن يعود الى وجود ضعف بنظام متابعة التسهيلات الممنوحة لدى بعض البنوك، وبناء على ذلك من الضروري دراسة قوة وفاعلية نظام المتابعة لدى البنوك الأردنية.

4. ضرورة تحديد نسبة للتسهيلات المتعثرة من خلال البنك المركزي وذلك للحفاظ على البنوك الأردنية من أي حالات عسر مالي أو افلاس والحفاظ على متانة ووتيرة الوضع الاقتصادي بالأردن.

5. ضرورة دراسة العوامل المؤثرة على مخصص الديون المشكوك في تحصيلها وتحديد هذه العوامل، وذلك لتتمكن البنوك بالأردن من السيطرة والحفاظ على قيم مخصصات متدنية.

المصادر والمراجع

الكتب :

1. الراوي، خالد، التحليل المالي للقوائم المالية والافصاح المحاسبي، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2000.
2. الزبيدي، حمزة محمود، ادارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002.
3. الزبيدي، حمزة، التحليل المالي تقييم الأداء والتنبؤ بالفشبل، مسسة الوراق، عمان، الأردن، 2002.
4. القريوتي ، محمد ، مبادئ الادارة الطبعة الثانية ، دار وائل للنشر ، عمان ، 2004 .
5. النابلسي، محمد، التصحيح المالي والنقدي في الأردن بين الحاضر والمستقيل، عمان،الأردن، 1998.
6. النجار، فايق، التحليل الائتماني مدخل اتخاذ القرارات، مطبعة مصرف الاسكان، عمان، الأردن، 1997.
7. النوايسة، محمد، تحليل ومناقشة القوائم المالية، المكتبة الوطنية، عمان، الأردن، 2003.
8. الهندي ، عدنان ، وسائل الحد من ظهور الديون المشكوك في تحصيلها (اتحاد المصارف العربية ، 1987م) .
9. الهندي ، عدنان ، مشاكل الائتمان لمؤسسات القطاع العام وشبه العام ووسائل المعالجة (اتحاد المصارف العربية 1994م) .
10. حنفي، عبد الغفار وعبد السلام أبو قحف، الادارة الحديثة في البنوك التجارية، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، 1991.
11. رشاد العصار واخرون، الادراة والتحليل المالي، الطبعة الأولى، دار البركة للنشر والتوزيع، عمان، 2001.
12. عبد الحميد، عبداللطيف، البنوك الشاملة عملياتها واداراتها، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2000.
13. عبدالمعطي ارشيد، محفوظ جودة، ادارة الائتمان، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، 1999.

14. عقل، مفلح، مقدمة في الادارة والتحليل المالي، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000.
15. ظاهر، أحمد و يوسف سعاده، محاسبة المنشأت المالية، طارق للخدمات المكتبية، عمان الأردن، 2010.
16. مطر ، محمد ، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني ، دار وائل للنشر ، عمان ، الاردن ، 2003 .
17. نوفل ، صبري ، ادارة مخاطر الائتمان المصرفي ، المعهد العربي للتمويل والاستثمار ، القاهرة ، جمهورية مصر العربية ، 2000.

الرسائل العلمية :

1.أبوعبيد، جمال، القروض المتعثرة لدى البنوك التجارية الأردنية – الأسباب والاثار والحلول الممكنة، دراسة تحليلية، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة عمان العربية، 2003.
2.الخزاعلي، أحمد سالم، التعثر المصرفي في الأردن- دراسة تحليلية مقارنة: 1980- 1997، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الموبل والمصارف، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة ال البيت، الأردن، 2000.
3.الداود، ماجد حسن، ادارة الديون المتعثرة في البنوك التجارية في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، السودان، 2000.
4.الصابر ، خالد ، مدى استخدام النسب المالية في ترشيد قرار منح التسهيلات الائتمانية في المصارف الاهلية الليبية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة ال البيت، 2005.
5.الصرايرة ، عواد ، دراسة اثر الكفائة الادارية والمالية على الحد ممن تعثر التسهيلات الائتمانية في المصارف ، دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الاردنية ، رسالة دكتوراة غير منشورة ،الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية ، 2009 .
6.انجرو ، ايمان ، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الاقراض ، دراسة تطبيقية على المصارف السورية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة تشرين ، 2006 .
7.حمزة، محمود، الاعتمادات المستندية والكفالات المصرفية في المصرف التجاري السوري ودورهما في الاقتصاد الوطني، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق، 2004.
8.خضر ، رائد ، مدى استخدام البنوك الاردنية للقوائم المالية المدققة في قرار منح التسهيلات الائتمانية التجارية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة عمان العربية للدراسات العليا ، 2004 .

9.سواقد ، عصام ، العوامل المؤثرة على استخدام النسب المالية في قرارات الاقراض في البنوك التجارية الاردنية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة ال البيت ، 2005 .
10.طاشمان ، ديانا ، مدى استخدام النسب المالية في عملية اتخاذ قرارات الاستثمار والاقراض من قبل البنوك وشركات التأمين الاردنية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة اليرموك ، 2005 .

الأبحاث العربية :

1. الطراونه ، محمد ، التحليل الائتماني وأثره في تحديد أهمية العميل على سداد القرض ، دراسة ميدانية على البنوك التجارية الاردنية ، مجلة العلوم الاجتماعية ، العدد (4) المجلد (31) ، 2002.
2. الظاهر ، أحمد، وداود الأدغم ، تقيم نظام الرقابة الداخلية للتسهيلات المباشرة في البنوك التجارية الأردنية ، دراسة ميدانية ، مجلة دراسات العلوم الادارية ، العدد (2) ، مجلد (27) ، الجامعة الاردنية ، عمان ، 2000.
3. لطفي ، منير موسى ، مصادر المعلومات المستخدمة من قبل مسؤولي الاقراض والائتمان في البنوك التجارية العاملة في الأردن ، مجلة دراسات العلوم الادارية ، مجلة (29) ، الجامعة الأردنية ، عمان ، الاردن ، 2002.

المواقع الالكترونية:

1. موقع جمعية البنوك في الأردن (الانترنت) (www.abj.org.jo)

المراجع باللغة الانجليزية :

1. Bartel John and Huang Yipping, Dealing with the bad loans of the Chinese Banks , Discussion Asian Pacific Economic Conference, 2000.
2. Baum Christopher and Ozkan Neslinan, The role of Uncertainity in The Transmission of Policy effects on bank lending, 2006.
3. Bergevin M. Peter , Financial Statement Analysis, An Integrated Approach, Prentice-Hall Inc. ,2002.
4. Cavalla and Majnoni, Do Banks Provision for Bad Loans in Good Time ? Empirical Evidence and Policy Implications, 2001.

5. Charles Gibson H. , Financial Statement Analysis , Using Financial Accounting Information, South-Western College Publishing,1997.
6. Martin Fridson S. , Financial statement Analysis, South-Western College Publishing 2001 .
7. Maihotra, K.M. and Briks,D.F (2000). Marketing Research: An Applied Approach, P.307, Prentice Hall, European Edition.
8. Penman Stephen H. , Financial Statement Analysis and Security Valuation, Fourth Edition, McGraw Hill, Singapore, 2001.
9. Ptty J.William, Basi Financial Management, 6th Edition, Prentice-Hall International, Inc. New York, 1993.
10. Sugiura, There is no silver bullet to solve the problem of nonperforming loans in Japan, 2002.
11. Wild John, and Bernstein Leopold, Financial Statement Analysis, 8th Edition, McGraw Hill Irwin, Singapore, 2001.

ملحق (1): النتائج الاحصائية لتوزيع أفراد عينة الدراسة

Statistics

		edlevel	special	job	exper	certificate
N	Valid	105	105	105	105	105
	Missing	0	0	0	0	0

Frequency Table

Edlevel

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00	2	1.9	1.9	1.9
	2.00	70	66.7	66.7	68.6
	3.00	30	28.6	28.6	97.1
	4.00	1	1.0	1.0	98.1
	5.00	2	1.9	1.9	100.0
	Total	105	100.0	100.0	

Special

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00	27	25.7	25.7	25.7
	2.00	39	37.1	37.1	62.9
	3.00	23	21.9	21.9	84.8
	4.00	5	4.8	4.8	89.5
	5.00	11	10.5	10.5	100.0
	Total	105	100.0	100.0	

Job					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00	38	36.2	36.2	36.2
	2.00	51	48.6	48.6	84.8
	3.00	16	15.2	15.2	100.0
	Total	105	100.0	100.0	

Exper					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00	13	12.4	12.4	12.4
	2.00	30	28.6	28.6	41.0
	3.00	16	15.2	15.2	56.2
	4.00	11	10.5	10.5	66.7
	5.00	35	33.3	33.3	100.0
	Total	105	100.0	100.0	

Certificate					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00	76	72.4	72.4	72.4
	3.00	3	2.9	2.9	75.2
	5.00	26	24.8	24.8	100.0
	Total	105	100.0	100.0	

ملحق (2): نتائج التحليل الاحصائي الوصفي لمتغيرات الدراسة المستقلة

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
q1	105	1.00	5.00	4.2381	1.04259
q2	105	1.00	5.00	4.1714	1.04198
q3	105	1.00	5.00	4.7429	.63592
q4	105	3.00	5.00	4.8667	.36864
q5	105	1.00	5.00	4.8000	.57846
q6	105	3.00	5.00	4.6952	.55684
ind1	105	2.50	5.00	4.5857	.50537
Valid N (listwise)	105				

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
q7	105	2.00	5.00	4.6000	.67368
q8	105	3.00	5.00	4.6095	.64294
q9	105	2.00	5.00	4.5619	.69232
q10	105	3.00	5.00	4.5238	.68071
q11	105	3.00	5.00	4.6190	.59454
q12	105	3.00	5.00	4.5905	.61543
q13	105	3.00	5.00	4.6095	.61230
q14	105	2.00	5.00	4.3429	.80657
q15	105	1.00	5.00	4.1905	.97167
q16	105	1.00	5.00	3.9905	1.14770
q17	105	1.00	5.00	4.2286	1.00247
ind2	105	2.82	5.00	4.4424	.57483
Valid N (listwise)	105				

Descriptive Statistics					
	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
q18	105	3.00	5.00	4.8667	.41756
q19	105	3.00	5.00	4.6190	.64123
q20	105	2.00	5.00	4.6476	.66479
q21	105	1.00	5.00	4.3905	.91457
q22	105	1.00	5.00	3.7143	1.10692
q23	105	1.00	5.00	3.7143	1.12416
q24	105	2.00	5.00	4.4000	.77955
ind3	105	3.00	5.00	4.3361	.54614
Valid N (listwise)	105				

Descriptive Statistics					
	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
q25	105	1.00	5.00	4.5619	.71956
q26	105	1.00	5.00	4.4000	.82741
q27	105	1.00	5.00	4.3619	.87841
q28	105	1.00	5.00	4.4190	.79398
q29	105	2.00	5.00	4.2190	.85464
q30	105	2.00	5.00	4.3238	.79051
ind4	105	2.33	5.00	4.3810	.61703
Valid N (listwise)	105				

Descriptive Statistics					
	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
q31	105	1.00	5.00	4.2476	1.01698
q32	105	2.00	5.00	4.5048	.78598
q33	105	1.00	5.00	4.0762	1.08924
ind5	105	2.00	5.00	4.2762	.78645
Valid N (listwise)	105				

Descriptive Statistics					
	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
q34	105	3.00	5.00	4.6667	.53109
q35	105	1.00	5.00	4.3905	.84915
q36	105	3.00	5.00	4.3429	.73155
q37	105	3.00	5.00	4.6952	.52116
q38	105	1.00	5.00	4.0000	1.03775
q39	105	1.00	5.00	4.4000	.93644
q40	105	2.00	5.00	4.5238	.70840
q41	104	1.00	5.00	4.3942	.85239
ind6	105	3.00	5.00	4.4255	.54681
Valid N (listwise)	104				

Descriptive Statistics					
	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
q42	105	3.00	5.00	4.7714	.44413
q43	105	3.00	5.00	4.7619	.49076
q44	105	1.00	5.00	4.1429	.77743
q45	105	1.00	5.00	4.0381	.96997
q46	105	2.00	5.00	4.3333	.76795
q47	105	1.00	5.00	4.4095	.84005
q48	105	1.00	5.00	4.0476	.93419
q49	105	2.00	5.00	4.6762	.59639
ind7	105	2.75	5.00	4.3976	.44525
Valid N (listwise)	105				

نتائج اختبار الثبات

Reliability Statistics	
Cronbach's Alpha	N of Items
.942	49

ملحق رقم (3):نتائج اختبار T-test

One-Sample Test

	Test Value = 3					
					95% Confidence Interval of the Difference	
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
ind1	32.152	104	.000	1.58571	1.4879	1.6835
ind2	25.713	104	.000	1.44242	1.3312	1.5537
ind3	25.068	104	.000	1.33605	1.2304	1.4417
ind4	22.933	104	.000	1.38095	1.2615	1.5004
ind5	16.628	104	.000	1.27619	1.1240	1.4284
ind6	26.713	104	.000	1.42551	1.3197	1.5313
ind7	32.164	104	.000	1.39762	1.3115	1.4838

ملحق (4): نتائج اختبار معامل ارتباط بيرسون

Correlations

IND7	IND6	IND5	IND4	IND3	IND2	IND1	DEP		
-.001	-.065	-.108	.100	.023	-.029	-.084	1	Pearson Correlation	DEP
.995	.509	.275	.310	.815	.765	.392	.	Sig. (2-tailed)	
105	105	105	105	105	105	105	105	N	
.298	.245	.578	.517	.430	.516	1	-.084	Pearson Correlation	IND1
.002	.012	.000	.000	.000	.000	.	.392	Sig. (2-tailed)	
105	105	105	105	105	105	105	105	N	
.413	.509	.607	.553	.632	1	.516	-.029	Pearson Correlation	IND2
.000	.000	.000	.000	.000	.	.000	.765	Sig. (2-tailed)	
105	105	105	105	105	105	105	105	N	
.476	.418	.432	.531	1	.632	.430	.023	Pearson Correlation	IND3
.000	.000	.000	.000	.	.000	.000	.815	Sig. (2-tailed)	
105	105	105	105	105	105	105	105	N	
.395	.264	.571	1	.531	.553	.517	.100	Pearson Correlation	IND4
.000	.007	.000	.	.000	.000	.000	.310	Sig. (2-tailed)	
105	105	105	105	105	105	105	105	N	
.349	.298	1	.571	.432	.607	.578	-.108	Pearson Correlation	IND5
.000	.002	.	.000	.000	.000	.000	.275	Sig. (2-tailed)	
105	105	105	105	105	105	105	105	N	
.526	1	.298	.264	.418	.509	.245	-.065	Pearson Correlation	IND6
.000	.	.002	.007	.000	.000	.012	.509	Sig. (2-tailed)	
105	105	105	105	105	105	105	105	N	
1	.526	.349	.395	.476	.413	.298	-.001	Pearson Correlation	IND7
.	.000	.000	.000	.000	.000	.002	.995	Sig. (2-tailed)	
105	105	105	105	105	105	105	105	N	

** Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

- Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

ملحق (5): نتائج اختبارالانحدار المتعدد

ANOVA[b]						
	Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.003	7	.000	.914	.499[a]
	Residual	.041	97	.000		
	Total	.044	104			

ind6، ind5، ind4، ind3، ind2، ind1، ind7،a. Predictors: (Constant)

b. Dependent Variable: dep

Model	Coefficients[a]				
	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients		
	B	Std. Error	Beta	T	Sig
1 (Constant)	.046	.025		1.848	.068
ind1	-.005	.005	-.113	-.881	.381
ind2	.001	.006	.018	.116	.908
ind3	.001	.005	.033	.241	.810
ind4	.009	.004	.257	1.900	.060
ind5	-.005	.004	-.198	-1.413	.161
ind6	-.003	.005	-.080	-.631	.530
ind7	.001	.006	.019	.152	.879

a. Dependent Variable: dep

ملحق (6): البنوك العاملة بالأردن وسنة تأسيسهم

الرقم	اسم البنك	تاريخ التأسيس
1	العربي	1930
2	الأهلي الأردني	1956
3	الأردن	1960
4	القاهرة عمان	1960
5	الاسكان للتجارة والتمويل	1974
6	الأردني الكويتي	1977
7	الاستثمار العربي الأردني	1978
8	التجاري الأردني	1978
9	المؤسسة المصرفية العربية الأردن	1989
10	الأردني للاستثمار والتمويل	1989
11	الاتحاد للادخار والاستثمار	1991
12	سوسيتيه جنرال / الأردن	1993
13	كابيتال بنك	1996
14	الاسلامي الأردني	1979
15	العربي الاسلامي الدولي	1997
16	HSBC	1949
17	العقاري المصري العربي	1951
18	مصرف الرافدين	1957
19	سيتي بنك	1974
20	ستاندرد تشارترد	2002
21	لبنان والمهجر	2004
22	عوده	2004
23	الكويتي الوطني	2004
24	أبوظبي الوطني	2009
25	دبي الاسلامي	2009
26	مصرف الراجحي	2010

ملحق (7): مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها لعينة الدراسة

رقم الفقرة	اسم البنك	محفظة التسهيلات			المخصص			نسبة المخصص
		2007	**2008**	**2009**	**2007**	**2008**	**2009**	
1	الأردن	738,172,229	826,521,842	864,686,229	38,409,776	42,018,205	44,625,868	0.05147
2	الاسكان	1,936,250,617	2,341,696,067	2,368,648,748	39,435,275	36,575,585	100,463,002	0.02655
3	الاردني الكويتي	1,129,106,496	1,237,394,692	1,089,148,849	5,261,607	15,315,485	38,946,343	0.01722
4	الاردني للاستثمار	287,632,475	303,259,965	299,598,411	19,162,078	18,166,433	13,917,302	0.05754
5	لبنان والمهجر	120,186,221	163,196,761	189,614,256	700,000	1,750,000	2,595,706	0.01066
6	التجاري الأردني	294,943,837	368,360,600	325,815,439	16,247,005	11,575,289	14,794,338	0.04308
7	الاتحاد	465,415,208	601,551,048	689,364,649	6,785,584	9,769,013	23,995,989	0.02308
8	العربي	9,875,128,000	10,839,672,000	10,138,208,000	234,191,000	217,269,000	295,517,000	0.02421
9	كابيتال بنك	514,727,323	616,285,776	615,642,512	13,908,474	18,926,224	38,141,918	0.04063
10	القاهرة عمان	539,389,673	632,853,802	729,800,243	42,429,345	41,695,437	41,695,437	0.06615
11	الاستثمار العربي	238,351,071	282,471,433	292,830,023	7,048,295	6,753,104	8,720,721	0.02768
12	سوسيتيه جنرال	132,718,184	164,850,928	154,350,912	5,172,510	5,591,339	6,316,398	0.03779
13	الاسلامي الاردني	692,357,852	820,562,787	928,076,275	11,685,068	15,018,767	20,782,574	0.01945
14	الأهلي الاردني	739,377,849	889,730,076	980,816,924	82,154,239	80,398,238	67,954,141	0.08831
15	العربي الاسلامي	11,866,616	531,215,047	887,160,855	6,089,638	5,543,494	6,847,732	0.01292

ملحق (8): أداة جمع البيانات (الاستبانة)



جامعة العلوم التطبيقية الخاصة

كلية الاقتصاد والعلوم الادارية

قسم المحاسبة

السيد/السيدة المحترم .

تحية طيبة،،،

يسعى الباحث من خلال هذه الدراسة الى التعرف على العوامل المؤثرة على قرار منح الائتمان ومدى تأثيرها على مخصص الديون المشكوك في تحصيلها في البنوك الأردنية.

أقدم لحضرتكم جزيل الشكر بتكرمكم بالاجابة على الاستبانة **بدقة وعناية** لما في ذلك من مساهمة كبيرة في تحقيق أهداف الدراسة.

علما بأن البيانات التي ستوفرها هذه الاستبانة ستستخدم لأغراض البحث العلمي فقط وستعامل بسرية تامة.

شاكرا لكم حسن تعاونكم

الباحث

مهند حسن مرعي

اولا : المعلومات الشخصيه :

يرجى التكرم بوضع اشاره (*) امام البديل المناسب لكل عباره عن العبارات التاليه:

1- المؤهل العلمي:

( ) دبلوم عالي فما فوق ( ) بكالوريوس ( ) ماجستير

( ) دكتوراه ( )أخرى يرجى ذكرها ....

2- التخصص العلمي:

( ) محاسبه ( ) علوم ماليه ومصرفيه ( ) اداره اعمال

( ) اقتصاد ( ) اخرى يرجى ذكرها ....

3- الوظيفه:

( ) مدير ائتمان ( ) موظف ائتمان ( ) اخرى يرجى ذكرها........

4- عدد سنوات الخبرة في مجال عملك الحالي:

( ) اقل من 3سنوات ( ) من 3- اقل من 6سنوات

( )من6-اقل من 9سنوات ( )من 9-اقل من 12سنه

( ) من 12 فاكثر

5- الشهادات المهنية:

( ) لا يوجد CPA ( ) CMA ( )

CFA ( ) ( ) أخرى اذكرها............

ثانيا:الاسئله المتعلقه بمتغيرات الدراسه:

في الفراغ المقابل لاجابتك :(✓)الرجاء وضع علامه

	دائما	غالبا	احيانا	نادرا	ابدا
1. تقوم ادارة الائتمان في المصرف بدراسة الصفات الشخصية للمقترض من خلال:					
1 معدل دوران الذمم الدائنة.					
2 متوسط أعمار الذمم الدائنة.					
3 عدد الشيكات المرتجعة وأسبابها.					
4 منطقية طلب الائتمان وقدرة ورغبة العميل في التسديد.					
5 سمعة العميل الأدبية والاجتماعية.					
6 نسبة مساهمة العميل في المشروع ودرجة المخاطرة.					
2. تقوم ادارة الائتمان في المصرف بدراسة قدرة العميل على انتاج تدفقات نقدية من خلال:					
7 نسبة التداول.					
8 نسبة النقدية.					
9 نسبة السيولة السريعة.					
10 معدل تغطية فوائد الدين.					
11 معدل دوران الذمم المدينة.					
12 متوسط فترة تحصيل الذمم المدينة.					
13 معدل دوران المخزون.					
14 متوسط فترة التخزين.					
15 معدل دوران اجمالي الموجودات.					
16 معدل دوران الموجودات الثابتة.					
17 المصاريف التشغيلية على المبيعات.					
3. تقوم ادارة الائتمان في المصرف باستخدام نسب الرفع المالي التالية:					
18 نسب المديونية (مجموع المطلوبات / حقوق المساهمين).					
19 نسب الملكية (حقوق الملكية / مجموع الموجودات).					
20 نسبة الدين الى مجموع الاصول (مجموع المطلوبات / مجموع الاصول).					
21 نسبة الحقوق الى الأصول الثابتة (حقوق المساهمين / الأصول الثابتة).					
22 سياسات توزيع الأرباح.					
23 امكانيات زيادة رأس المال ومصادرها.					
24 الاهتمام بالهيكل الرأسمالي والتمويل للعميل ومدى اعتماده على التمويل الخارجي.					
4. تقوم ادارة الائتمان في المصرف بتحليل الظروف الاقتصادية والصناعية من خلال:					
25 العائد على المبيعات.					
26 العائد على الحقوق.					
27 العائد على الموجودات.					
28 معدل نمو مجمل الربح.					
29 تحليل الظروف الاقتصادية والصناعية **العامة** التي تحكم بيئة عمل العميل (التضخم ، التشريعات القانونية...).					
30 تحليل الظروف الاقتصادية والصناعية **الخاصة** التي تحكم بيئة عمل العميل (المنافسة ، الموردين...).					
5. تقوم ادارة الائتمان في المصرف بتحليل معدل تغطية الضمانات لأصل الدين والفوائد من خلال:					
31 تغطية الأرباح لفوائد الائتمان.					

	دائما	غالبا	حيانا	نادرا	ابدا
32 تغطية الضمانات لفوائد وأقساط القرض.					
33 تغطية الضمانات للمدفوعات الثابتة.					
6. تقوم ادارة الائتمان في المصرف بمراعاة تعليمات البنك المركزي والخاصة بقرارات منح الائتمان:					
34 هنالك دور لصرامة البنك المركزي مع البنوك المخالفة لتعليمات وشروط التسهيلات الائتمانية في الحد من تجاوزات البنوك التجارية.					
35 البنك المركزي يقوم بمسائلة البنوك المخالفة للتعليمات بشكل فوري.					
36 البنك المركزي يقوم بتحديث وتطوير التشريعات البنكية سعيا لحل مشكلة التعثر الموجودة في القطاع المصرفي الاردني.					
37 يقوم البنك المركزي بالتفتيش الدوري على البنوك سعيا لاكتشاف ايه تجاوزات من قبل البنوك ، وبالتالي اتخاذ الاجراءات المناسبة.					
38 البنك المركزي يقوم بالتدخل في البنوك لتحديد الائتمان وتوجيهه كما ونوعا.					
39 البنك المركزي يحدد نسب الاحتياطي والفوائد ونسب السيولة والضمانات لدى البنوك سعيا للحد من المغالاة بمنح التسهيلات الائتمانية.					
40 البنك المركزي يقوم بالتأكد من وجود نظام فعال للرقابة الداخلية لدى البنوك والتأكد من فعاليته في الرقابة على أعمال البنك.					
41 لجنة تفتيش البنك المركزي تطبق أساليب رقابية سعيا لمعرفة البنك المتعثر بشكل مبكر.					
7. تقوم ادارة الائتمان في المصرف بمراعاة سياستها الائتمانية:					
42 يقوم مسؤولوا الائتمان بمراعاة سياسة الائتمان المحددة من قبل ادارة البنك.					
43 يتوفر لدى البنك سياسة ائتمانية مقررة ومحددة في مجال التسهيلات المصرفية.					
44 سياسة الائتمان مرنة بشكل كافي لتتوافق مع ظروف السوق.					
45 ضعف الرقابة الداخلية أو الخارجية على عمليات التسهيلات يساهم بوجود انحرافات وتجاوزات في قسم التسهيلات.					
46 هنالك كشف حسي وزيارات ميدانية للتأكد من استخدام المقترض للتمويل حسب الغرض الممنوح له.					
47 يقوم قسم التسهيلات بدراسة طلب التسهيلات بتعمق حتى لو حصل طلب التسهيلات على توجيه الادارة العليا للبنك.					
48 يطلب البنك من العميل توفير مصادر ثانوية للسداد بالرغم من توفر الضمانات الكافية لدى البنك.					
49 يقوم البنك بالتحقق من صحة المستندات المقدمة من العميل وتدقيقها ، بغض النظر عن الضمانات المقدمة					

Abstruct

This study aimed to identify the factors influencing the decision to grant credit in the banks of Jordan, and the extent to which parked 'credit in the banks of Jordan by focusing on the personal characteristics of the borrower, analysing of its ability to produce cash flows, using of ratios of leverage to rationalize the decision to grant credit, analysing of economic conditions and industrial governing the working environment of the client, Analyzing.

of the rate that guarantees to cover the original debt and the benefits, taking into account the instructions of the Central Bank, and taking into account the policy of granting credit. Also the study aimed to examine the relationship between the factors influencing the decision to grant credit and provision for doubtful debts.

The population of the study sample is The banking sector in Jordan (26 banks), while the study sample consisted of (17) Bank, (185) questionnaires distributed to the grant credit departments, (125) questionnaires were recovered and (105) of them were used for statistical analysis.

The results showed that Jordanian banks take into account and apply all the factors influencing the decision to grant credit in this study. But as the results of the study showed, there is no relationship between the factors influencing the decision to grant credit and provision for doubtful debts.